تقرير "مدار" الاستراتيجي

٢٠٠٦

المشهد الاسرائيلي في العام ٢٠٠٥

تحرير:

د.جوني منصور

المشاركون

انـــطـــوان شـلـحـت

ممـــــــدوح نـــوفـــل

د. مـسـعـود اغـبـاريـة

فـــــــادي نـــحـــاس

د. حـســام جـريـس

د. خـولـة أبـــو بـكـر

د. أســـعـــد غـــانم

مـــطـــانـــس شـــحـــادة

جميع الحقوق محفوظة

نيسان ٢٠٠٦

صدر عن :

رام الله – شارع يافا – تلفون : ٢٩٦٦٢٠١ ٢ (٩٧٢)
فاكس : ٢٩٦٦٢٠٥ ٢ (٩٧٢) – ص . ب ١٩٥٩
e-mail: madar@madarcenter.org

الإخراج والطباعة:

مؤسسة الأيام

رام الله . فلسطين
ص . ب : ١٩٨٧
هاتف : ٤/ ٢٩٨٧٣٤١ ٢ (٩٧٢) – فاكس : ٦/ ٢٩٨٧٣٤٢ ٢ (٩٧٢)
www.al-ayyam.com
E-mail:info@al-ayyam.com

MADAR's Strategic Report 2006

Israeli Scene 2005

ISBN 9950-330-12-2

الفهرس

المشاركون ٩

الملخص التنفيذي – د. جوني منصور

- المقدمة ١١
١. اسرائيل وعملية السلام وعلاقاتها الخارجية ١٢
٢. المشهد السياسي الاسرائيلي ١٧
٣. المشهد العسكري. الأمني ٢٠
٤. المشهد الاقتصادي ٢٤
٥. المشهد الاجتماعي ٢٧
٦. الفلسطينيون في اسرائيل ٢٩
- استنتاجات ٣٣

١. اسرائيل وعملية السلام وعلاقاتها الخارجية –انطوان شلحت وممدوح نوفل

- تمهيد ٣٩
١. موقف اسرائيل من السلام مع الفلسطينيين ٤٠
١-١. انتخاب محمود عباس لم يُغيّر موقف شارون السلبي ٤٠
١-٢. في " الشرم" خطف شارون عودة سفيري مصر والاردن ولم يدفع الثمن ٤١
١-٣. شارون نفذ " خطة الانفصال " ولم يكترث برأي الآخرين ٤٤
١-٤. "خطة الانفصال" هزت النظام السياسي في اسرائيل ٤٨
١-٥. تفاعلات عملية الانسحاب والإخلاء في الجانب الفلسطيني ٥٠
١-٦. موقف إسرائيل من الانتخابات التشريعية الفلسطينية ٥١
١-٧. نتائج واستخلاصات عام ٥٢
٢. رؤية شارون لدولة فلسطينية انتقالية أو ذات حدود مؤقتة ٥٤
٢-١ مواصلة البناء الاستيطاني وتوسيع البؤر الاستيطانية في ٢٠٠٥ ٥٧
٢-٢ الجدار ٦٠
٢-٣ إسرائيل تضم غور الأردن من الناحية الفعلية ٦٢
٣. علاقات إسرائيل الخارجية ٦٤
٣-١ العلاقات الاسرائيلية الاميركية ٦٤
٣-٢ العلاقات مع اوروبا ٦٥
٣-٣ الموقف من دور الطرف الثالث في المعابر ٦٦
٣-٤ العلاقات مع الدول العربية ذات التمثيل الدبلوماسي المتبادل ٦٩
٣-٥ ... علاقات اسرائيل مع سوريا وايران ٧٢
٣-٦ علاقات اسرائيل مع تركيا وباكستان ودول اخرى ٧٤
- الخلاصة ٧٤

٢. المشهد السياسي الإسرائيلي – د. مسعود اغبارية

- مقدمة ٧٧
١. أبرز معالم عام ٢٠٠٥ ٧٨
٢. العلاقة مع الفلسطينيين ٨٠
٢-١ تجاهل القيادة الفلسطينية ٨٠
٣. الخارطة الحزبية ٨٢
٣-١ حزب العمل ٨٣
٣-٢ هزيمة شمعون بيريس: الأبعاد والأسباب ٨٣
٣-٣ أسباب هزيمة بيريس ٨٤
٣-٤ ثورة في السياسة الإسرائيلية!! ٨٤
٣-٥ أسباب تراجع مكانة بيريس ٨٥
٣-٦ حزب الليكود ٨٦
٣-٧ حزب كديما ٨٧
٣-٨ نجاح كديما: وجهات نظر ٨٨
٣-٩ أحزاب اليمين المتطرف ٩٠
٣-١٠ حزب شينوي ٩٠

٣-١١ حزب ميرتس . ياحاد ٩٠
٣-١٢ اليهود الشرقيون: هل فعلا سيخرجون من القمقم؟! ٩١
٣-١٣ المهاجرون الروس ٩٢
٣-١٤ مهاجرون غير يهود ٩٢
٣-١٥ الاقتصاد وعدم الاستقرار ٩٣
٣-١٦ آخر استطلاع حول نتائج انتخابات ٢٠٠٦ في العام ٢٠٠٥ ٩٤
٤. إسرائيل والانتفاضة الفلسطينية وبداية المحاسبة ٩٥
٤-١ استمرار العمليات التفجيرية ٩٦
٤-٢ الانتفاضة وتأثيرها على المجتمع الإسرائيلي ٩٨
٤-٣ ايهود اولمرت: تأثير الانتفاضة ٩٨
٤-٤ الانتفاضة والثقافة والفنون في إسرائيل ٩٩
٤-٥ الانتفاضة: التأثير المادي ١٠٠
٤-٦ الانتفاضة: التأثير على الجيش ١٠١
٤-٧ وسائل الإعلام في إسرائيل ١٠٢
٤-٨ استراتيجية التخويف ١٠٣
٤-٩ انسحاب أحادي الجانب من غزة ١٠٤
٤-١٠ نتائج الانسحاب ١٠٤
٤-١١ محاكمة قادة الاحتلال: ٢٠٠٥ ١٠٥
٤-١٢ عوامل زادت موضوع المقاضاة الدولية أهمية ١٠٨
٤-١٣ السلطات في إسرائيل: خلط ولعب ادوار ١٠٩
٤-١٤ تطورات جديدة / قديمة ١١٠
٤-١٥ مؤسسات اسرائيلية نشطة ١١١
- خلاصة ١١٢

٣. المشهد العسكري / الأمني – فادي نحاس

- مدخل ١١٧
١. احتكار السلاح النووي في الشرق الأوسط. الخطر النووي: حقيقي أم استراتيجي!! احتمالات وقوع مغامرة إسرائيلية لتدمير المنشآت النووية الايرانية ١١٨
٢. الخطر السوري: حقيقي أم وهمي؟! التعامل الإسرائيلي مع الشأن السوري ١٢١
٣. حزب الله في لبنان ما بعد اغتيال الحريري والخروج السوري. موقف حزب الله في أعقاب تصاعد النزاع الإسرائيلي والاميركي مع ايران. ١٢١
٤. الهدف من تصفية حماس والجهاد الاسلامي عسكريا ثم سياسيا. ١٢٦
٥. ظاهرة رافضي الخدمة: ظاهرة عابرة ومؤقتة أم ظاهرة تثير القلق في المشهد الإسرائيلي العام! ١٢٧
٦. الحفاظ على تفوق إسرائيل العسكري . همٌ قومي إسرائيلي ١٢٩
٧. دان حالوتس: رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي ورؤيته للتحديات الماثلة أمام اسرائيل. ١٣١
٨. اخلاء مستوطنات وتدميرها ١٣٣
- خلاصة ١٣٥

٤. المشهد الاقتصادي – د. حسام جريس

- المقدمة ١٣٩
القسم الأول: استراتيجية الاقتصاد الإسرائيلي ١٤٢
١. الناتج القومي، النمو الاقتصادي ومستوى المعيشة ١٤٤
٢. النفقات العامة، العجز في الميزانية ونفقات الأمن ١٤٥
٣. الاستهلاك الشخصي، استيراد المواد الاستهلاكية ١٤٥
٤. التصدير، الاستيراد والاستثمارات الاجنبية ١٤٥
٥. غلاء المعيشة، نسبة الفائدة،سعر صرف العملات ١٤٦
٦. التشغيل، البطالة، المشاركة في قوة العمل المدني والعمال الأجانب ١٤٦
٧. الفقر واللامساواة بتوزيع الدخل ١٤٦
٨. البورصة وأسواق المال ١٤٧
القسم الثاني: تقييم سياسة نتنياهو الاقتصادية: نجاح أم فشل! ١٤٧
القسم الثالث: تأثير الانتخابات البرلمانية في إسرائيل على الاقتصاد الإسرائيلي ١٥٢
القسم الرابع: تأثير الانسحاب من قطاع على الاقتصاد ١٥٨
القسم الخامس: الإصلاحات الضريبية في إسرائيل ١٦٢

القسم السادس: استراتيجية تقليص الفقر ١٦٤
- تلخيص ١٦٥

٥. المشهد الاجتماعي - د. خولة أبو بكر

١. السياسة الاجتماعية للحكومة الإسرائيلية خلال العام ٢٠٠٥ ١٦٧
١-٢. سياسة إفقار المجتمع وتدعيم الرأسمالية ١٦٨
١-٣. أثر تغيير سياسة الرفاه على دفع المخصصات ١٦٨
١-٤. المعالجة الفاشلة للبطالة: برنامج وسكنسن ١٦٩
١-٥. اعتراض اجتماعي على برنامج وسكنسن ١٧١
١-٦. الانفتاح على العولمة: استغلال العمال وقوة العمل رخيصة التكلفة ١٧١
١-٧. علاقة منظمة التجارة العالمية مع إسرائيل ١٧٢
١-٨. سوق العمل الرخيص: تشغيل النساء المتدينات(الحريديم) كمثال ١٧٢
٢. الفقر ١٧٣
٢-١. معطيات عن فقر المجتمع الإسرائيلي في عام ٢٠٠٥ ١٧٤
٢-٢. انتقادات اجتماعية على التقرير السنوي للفقر ١٧٥
٢-٣. العلاقة بين الفقر وزنا الفتيات والفتيان ١٧٦
٢-٤. من الاقتراحات لحل مشاكل الفقر في إسرائيل ١٧٦
٣. الإجرام ١٧٧
٣-١. إجرام الشبيبة ١٧٧
٣-٢. إجرام منظم ١٧٨
٣-٣. السموم والعنف ١٧٨
١٩. الشبيبة الذين يعملون في الدعارة ١٧٨
٤. العولمة والتجارة بالآدميين وبالجنس ١٨٠
٥. العمال الأجانب ١٨٣
٥-١. العمال الأجانب في فرع العناية بالمرضى والمسنين ١٨٤
٥-٢. العمال الأجانب في فرع البناء ١٨٥
٥-٣. أولاد العمال الأجانب ١٨٥
٦. حالة الرفاه الاجتماعي للمهاجرين اليهود ١٨٦
٦-١. جنوح شبيبة المهاجرين ١٨٧
٧. الأطفال في إسرائيل ١٨٨
٧-١. الظروف التي يُربى بها الأطفال في إسرائيل ١٨٩
٨. قضايا التعليم: الخطة الوطنية للتعليم(خطة دوفرات) ١٨٩
٨-١. موقف المنظمات الاجتماعية من خطة دوفرات ١٩١
٨-٢. موقف رجالات التعليم والاكاديمية من الخطة الوطنية للتعليم ١٩٢
٩. المسنون ١٩٣
١٠. التأمين الطبي ١٩٥
١١. إخلاء قطاع غزة من المستوطنين ١٩٥

٦. الفلسطينيون في إسرائيل – د. أسعد غانم والأستاذ امطانس شحادة

١. مقدمة ٢٠٣
٢. معلومات أساسية عن البُنى الأساسية للفلسطينيين في إسرائيل ٢٠٥
٣. التمييز ضد المواطنين العرب ٢١٤
٤. الطعن في شرعية تصويت أعضاء الكنيست العرب ٢١٨
٥. مجزرة شفاعمرو ٢١٩
٦. السياسات الحكومية تجاه السكان العرب(البدو) في النقب ٢٢٣
٧. الشعور بالمساواة والمواطنة ٢٢٥

المؤلفون

- د. **جوني منصور** : مؤرخ وباحث في الشؤون العربية والاسرائيلية. نشر عدة كتب وأبحاث في التاريخ والسياسة والتراث والتربية. ينشر مقالات ودراسات في المجلات الفلسطينية والعربية. يعمل نائبا لمدير كلية مار الياس - عبلين(الجليل)، ومحاضراً في كلية بيت بيرل. ناشط أكاديميًا وسياسيًا واجتماعياً في عدة أطر وهيئات محلية وعالمية. مسئول عن دائرة "بنك المعلومات" في مدار. محرر التقرير الاستراتيجي لمدار٢٠٠٦).
- **أنطوان شلحت**: باحث في الشؤون الإسرائيلية وناقد أدبي. نشر عدة كتب في مجال النقد الأدبي. كما ترجم عن العبرية عدة كتب، بينها أعمال لكتاب وأدباء إسرائيليين. ينشر في الصحافة الفلسطينية والعربية في الخارج. مسئول عن "المشهد الاسرائيلي" والترجمة في مدار.
- **ممدوح نوفل**: مستشار للرئيس الراحل ياسر عرفات كاتب ومحلل سياسي. له عدة كتب ومقالات وابحاث حول قضايا فلسطينية وحول عملية السلام الفلسطينية الاسرائيلية.
- د. **مسعود اغبارية**: باحث في الشؤون الإسرائيلية. له عدة كتب وإصدارات بحثية. رئيس قسم التاريخ في المعهد الأكاديمي لإعداد المعلمين العرب في بيت بيرل. ينشر مقالات ودراسات في المجلات الفلسطينية والعربية والغربية.
- **فادي نحاس**: يحمل الماجستير في العلوم السياسية من جامعة حيفا. ويعد للدكتوراه في موقف المجتمع المدني المصري من عملية السلام في عهد الرئيس مبارك من منظور أمن قومي مصري. يعمل محاضرا في كلية مار الياس – عبلين، والكلية العربية للتربية في حيفا. ناشط أكاديميًا وسياسيًا في عدة أطر وهيئات محلية.
- د. **حسام جريس**: باحث في الاقتصاد. يعمل محاضرًا في جامعة بئر السبع. له عدة أبحاث تتعلق بالاقتصاد الإسرائيلي. عمل مستشارًا اقتصاديا في بعض مراكز الأبحاث والتخطيط الاستراتيجي.
- د. **خولة أبو بكر**: محاضرة في كلية عيمق يزراعيل في الطفولة في قسم العلوم السلوكية. لها عدة أبحاث ودراسات تتعلق بالمجتمع الفلسطيني والمرأة العربية في الشرق الأوسط. نشرت مقالات لها في مجلات علمية محلية وعالمية. ناشطة أكاديميًا واجتماعيًا في عدة أطر وهيئات.
- د. **أسعد غانم**: محاضر في العلوم السياسية. رئيس قسم الحكم والفكر السياسي في جامعة حيفا. رئيس دائرة الأبحاث في مدار. ناشط أكاديميًا وسياسيًا في أوساط المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل وهيئات دولية. له عدة أبحاث ودراسات في مجال الهوية والسياسة والصراعات الإثنية.
- **امطانس شحادة**: يحمل الماجستير في العلوم السياسية من جامعة حيفا. ويُعد للدكتوراه في موضوع الاقتصاد السياسي. باحث في مركز مدى الكرمل - حيفا. له عدة دراسات وأبحاث في السياسات الاقتصادية لإسرائيل تجاه الأقلية العربية الفلسطينية.

اسرائيل ٢٠٠٥: ملخص تنفيذي

د. جوني منصور

مقدمة

هذا هو تقرير مدار الاستراتيجي الثاني الذي يعالج سلسلة من المواضيع المركزية التي لها علاقة بالمشهد الاسرائيلي في العام ٢٠٠٥ .

شمل التقرير السابق، إضافة إلى معالجة الأحوال في إسرائيل للعام ٢٠٠٤ ، مقدمات أساسية وتعريفات لمفاهيم واصطلاحات هدفها تسهيل فهم وادراك محتويات التقرير ذاته .

وبناء عليه لن يحوي هذا التقرير للعام ٢٠٠٥ تعريفات وتفسيرات لاصطلاحات ورد شرحها في التقرير الأول . وهذا من منطلق الإيجاز .

يحوي تقرير مدار الاستراتيجي للعام ٢٠٠٥ سلسلة من الفصول التي وضعها أخصائيون وذوو اهتمام يومي بالمشهد الإسرائيلي لإتاحة الفرصة أمام المهتم الفلسطيني والعربي لمعرفة كنه الحياة السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية في إسرائيل .

قام واضعو فصول التقرير برصد دقيق لمعظم الأحداث والتطورات التي جرت على الساحة الإسرائيلية خلال العام المستهدف ٢٠٠٥ . واعتمدوا على دراسات وأبحاث ومعلومات غزيرة منتشرة في مختلف المراجع والمصادر المكتوبة والاليكترونية والإعلامية في إسرائيل . وشفعت لهم معرفتهم للغة العبرية ومكنوناتها كي يتوصلوا إلى وضع خلاصة دراساتهم .

أهمية التقرير تكمن في توفيره لمعلومات مركزة ومجمعة بين دفتي كتاب واحد سهر واضعوه على أن يتميز بشمولية

المواد وسهولة إدراكها بلغة أكاديمية مبسطة.

ومن بين الأهداف المركزية التي وضعناها في هذا التقرير أن نقدم للقارئ والمهتم صورة تحليلية شاملة عما يجري في إسرائيل في ميادين مختلفة وان يتمكن من استخلاص النتائج والعبر حول اتجاه الفكر السياسي الإسرائيلي.

وبودنا الإشارة هنا إلى أن خلاصة المشهد الإسرائيلي العام لـ ٢٠٠٥ تتميز بسلسلة من الأحداث المثيرة والمهمة التي لعبت دورا مركزيا في تغيير صورة وشكل الحياة في إسرائيل. فخطة الانفصال تستحوذ على جانب واسع من معالجة التقرير برؤى مختلفة، وانهيار الأحزاب والتغيير في الخارطة الحزبية مسألة عولجت بتفصيل في التقرير. وميل المجتمع الإسرائيلي نحو المزيد من العنصرية تجاه الفلسطينيين العرب تم التركيز عليه في الفصل الخاص بالفلسطينيين في إسرائيل. وبروز ظاهرة الفقر في المجتمع الإسرائيلي كانت ضربة موجعة لنظامها الاقتصادي الذي يميل منذ بضع سنوات إلى العولمة، ما أدّى إلى تكوين فجوات وفوارق طبقية بحيث بدأت الطبقة الوسطى تفقد من حضورها لصالح طبقتي الأثرياء وعدد أفرادها قليل وبيدهم مفاتيح الاقتصاد، والطبقة الفقيرة التي ينضم إليها كل يوم مئات من الأسر في إسرائيل. وكذلك شهد العام ٢٠٠٥ نقاشا حادا وعنيفا حول تغيير مبنى التعليم في إسرائيل دون رصد ميزانيات خاصة لذلك بهدف تحويل العملية التعليمية إلى ما يشبه النشاط التجاري. كل هذا عكس سياسة الحكومة الإسرائيلية في تبني قاعدة الخصخصة الكلية.

نرجو أن تستجيب الفصول الواردة في هذا الكتاب لتطلعات القارئ والباحث في مختلف المستويات.

١- إسرائيل و"عملية السلام" وعلاقاتها الخارجية

يعالج هذا النص الذي وضعه ممدوح نوفل وانطوان شلحت ثلاث قضايا مركزية تحمل طابعا استراتيجيا مهماً:

(أ) خطوات الحكومة الإسرائيلية خلال عام ٢٠٠٥ نحو ما يسمى بـ " العملية السلمية" ومفهوم هذه الحكومة للشريك الفلسطيني وكيف تطورت العلاقات بين إسرائيل وبين السلطة الوطنية الفلسطينية. (ب) شكل الدولة الفلسطينية بالمنطق الإسرائيلي. (ج) علاقات إسرائيل مع الدول العربية والولايات المتحدة الاميركية والاتحاد الاوروبي وانعكاسات هذه العلاقات على الساحة الفلسطينية. وأيضا كيف تعاملت إسرائيل مع قضايا إقليمية وقعت خلال العام ٢٠٠٥ وفي مقدمتها اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري وأزمة العلاقات السورية-اللبنانية التي وقعت في أعقاب الاغتيال، وموقف إسرائيل من السلاح النووي الايراني.

ورحبت إسرائيل بانتخاب محمود عباس رئيسا للسلطة الوطنية الفلسطينية ولكنها بدأت تتراجع في التعامل معه، بل زادت من الضغط عليه، خاصة في الشؤون الأمنية.

ولم تقدم إسرائيل أي تنازلات للفلسطينيين أو لغيرهم، بما في ذلك إطلاق سراح معتقلين اردنيين مثلاً.

أما الجانب الفلسطيني فاعتبر قمة الشرم ناجحة وموفقة وسرت علامات من التفاؤل غير المألوف في الأوساط الفلسطينية سرعان ما تبددت فور ظهور وجه شارون الحقيقي. أمّا بالنسبة لشارون فحقق في لقاء شرم الشيخ عودة سفيري مصر والاردن بعد انقطاعهما عن أداء مهامهما في تل ابيب جراء انطلاق انتفاضة الأقصى في العام ٢٠٠٠،

وكان هذا كافيا له ليظهر أمام العالم انه يسعى نحو السلام.

وكشفت سياسة شارون عن اتباعه منهجية الوجهين والازدواجية: التظاهر بالتفاوض وحضور اللقاءات والمؤتمرات السياسية في شرم الشيخ وسواها، وتسيير خطة الانفصال أحادي الجانب من جهة أخرى. وكان الاختبار في الانسحاب من غزة، وعدم تأثر الشارع الإسرائيلي العام بذلك، بل انه أعد العدة لانسحاب أحادي الجانب من الضفة الغربية بمقاييس تفرضها حكومته على الفلسطينيين.

ونهج شارون من خلال سيره في طريق رفض التعاون مع عباس والسلطة الوطنية الفلسطينية هو الى إعادة التوتر إلى الساحة السياسية والعسكرية في مواجهة الفلسطينيين، ولخلق فوضى في الشارع الفلسطيني ومزيدًا من العبثية.

***

ويتطرق هذا الفصل إلى خطة الانفصال عن قطاع غزة وإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي من جديد خارج القطاع. ونصت الخطة على انه لن يكون هناك استيطان إسرائيلي في القطاع وسيتم إزالة كل أشكال الاستيطان فيه. وعرض شارون خطته أمام الاميركيين والاوروبيين على أنها تنازل سياسي هدفه إنهاء الاحتلال وبداية ترسيم حدود إسرائيل، واعتبرت هذه الأطراف أن خطته تحقق خارطة الطريق. ولتحقيق خطة الانفصال اتبع شارون أسلوب تجاهل الفلسطينيين معتبرا ان الانفصال هو شأن إسرائيلي بحت ولا صلة للفلسطينيين به. ونلاحظ تجاهل شارون واركان حكمه للرئيس محمود عباس من منطلق سعي إسرائيل إلى الانفراد في فرض الحلول في الأراضي الفلسطينية بما يتناسب واحتياجات إسرائيل الأمنية والسياسية.

وبينما بيّنت خطة الانفصال المسعى الانفرادي الذي فرضه شارون، فإنه أظهر أن بإمكانه التخلص من معارضي مسعاه هذا في أوساط الليكود بتأسيس حزب جديد أطلق عليه اسم "كديما". هذا الحزب الذي لا لون له استقطب شخصيات سياسية من معظم الأطياف في إسرائيل.

ولكن تأسيس كديما أحدث قفزة كبيرة في إعادة تشكيل المبنى الحزبي السياسي في إسرائيل.

وشارون في نظر المستوطنين غير شارون القديم الذي عرفوه من الماضي، ففي حين قام بتفكيك المستوطنات في غزة أثبت تراجعه عن الثوابت الصهيونية، ولكن واقع المر أن شارون ليس هكذا، بل انسحابه هو تكتيك للظهور بكونه داعية سلام، ليواصل الضغط على الفلسطينيين مستفيدا من المناخ العربي الصامت.

ولإظهار صعوبة تنفيذ خطة الانفصال على أرض الواقع جندت إسرائيل قرابة ١٥٠ ألف جندي وشرطي وكذلك جندت الإعلام الإسرائيلي والعالمي لنقل مشاهد الإخلاء والألم في أعقاب ذلك. وأظهرت القيادة السياسية في إسرائيل أنها أنجزت الانسحاب دون إراقة قطرة دم يهودي.

وللإجابة على السؤال المركزي المتعلق بتوقيت طرح وتنفيذ خطة الانفصال علينا اخذ عدة مركبات بعين الاعتبار؛ منها الضغط الدولي لفرض حلول خارجية لا تقبل بها إسرائيل وللتخلص من ضغوط أمنية يفرضها واقع استمرار تواجد الجيش الإسرائيلي في القطاع وللوقوف في وجه المبادرة العربية التي أطلقتها قمة بيروت في ٢٠٠٣.

كان الهم الأكبر لدى شارون في مواصلة تعنته أن يدير الصراع من طرف واحد وفق تطلعاته ومنظوره السياسي ـ الأمني من خلال تهميش دور الأطراف الفلسطينية وتصغير حجم القيادة الفلسطينية وتجريدها من كل قدرة على التعاطي مع الشأن السياسي ـ الأمني . وهذا النهج هو ذاته الذي اتبعه شارون في تعامله مع الرئيس الراحل عرفات .

وخلاصة الأمر بالنسبة لخطة الانفصال فإنها تعتبر في المعجم السياسي الإسرائيلي العام (خاصة اليمين) تراجعا ملموسا في الفكر الصهيوني إذ أن هذه الخطة وضعت حدًّا لحلم أرض إسرائيل الكبرى .

***

الثمار التي جنتها إسرائيل من الانسحاب من قطاع غزة زادت من تعقيدات المشاكل الفلسطينية وخلقت صراعا فلسطينيا داخليا ابتدأ على شكل كيل التهم بين حماس وبين السلطة الفلسطينية بحيث أن الانسحاب لم ينه الاحتلال ولم يضع صورة لما بعد الانسحاب بالنسبة للفلسطينيين . وان الانسحاب خص إسرائيل في الإعلام العالمي بأنها تسعى من أجل السلام . مقابل ذلك نال شارون دعما من الإدارة الاميركية على شكل ميزانيات خاصة وتأييد قيام إسرائيل بضم أراض فلسطينية إليها ورفض اميركي لحق عودة الفلسطينيين إلى وطنهم وفق ما أقرته الشرعية الدولية(الأمم المتحدة) . ولكن الفلسطينيين أدركوا ما تبغيه السياسة الإسرائيلية من جر الشعب الفلسطيني الى الاحتراب الاهلي وصراع الفصائل فيما بينها لتصفية ذاتها ، ولهذا تداركوا الأمر بسرعة وعملوا كل ما في وسعهم للحفاظ على اللحمة الوطنية الفلسطينية والحيلولة دون بلوغ الخلافات السياسية درجة الحرب الأهلية .

***

ولم تنجح مساعي شارون والقائم بأعماله أولمرت في منع حماس من المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني وتمسك الرئيس عباس والقيادة الفلسطينية برفضهم التهديدات والقيود الإسرائيلية ، والدعاوى أن مشاركة حماس ستحول الشعب الفلسطيني الى ضحية جراء فوز حماس فيما لو فازت بالانتخابات .

وخلاصة الأمر بالنسبة لخطة الانفصال وما خلفته من أوضاع أنها لم تحقق الأمن للإسرائيليين بالرغم من انخفاض مستوى العمليات ضد إسرائيل . ولم يؤد الانسحاب إلى تخلص إسرائيل من مسؤولياتها كدولة محتلة . بالمقابل تعززت قوة حماس في الشارع الفلسطيني .

***

أما بالنسبة للرؤية الإسرائيلية لدولة فلسطينية فإن شارون يحمل تصورا لشكل هذه الدولة من خلال بنائها المنفصل جغرافيا والاحتفاظ بجيوب استيطانية في الضفة الغربية على وجه الخصوص .

ولما الإسراع في خلق دولة فلسطينية؟ لتكون وفق الرؤية الإسرائيلية التي تتجاوب مع المصالح الاستراتيجية لإسرائيل. وهذا سيمنح إسرائيل قدرة على طرح مشروع ترسيم الحدود النهائية.

ولم تكتف إسرائيل بخلق جيوب داخل التواصل الجغرافي الفلسطيني في الضفة الغربية وبناء الجدار العازل، بل أعلنت أنها ستضم الأراضي الواقعة على امتداد الخط الأخضر وغور الاردن بأكمله لفصل الفلسطينيين عن إمكانية التواصل مع الاردن، ما يضمن توفير حماية للمستوطنات. وبالنسبة للقاموس السياسي الإسرائيلي فإن هذه الخطوات لا تتعارض مع تسمية دولة فلسطينية، فشارون ثم اولمرت قبلا بالتسمية الشكلية " دولة فلسطينية" ولكن احتفظا لنفسيهما بحق رسم حدودها.

وينسجم هذا التوجه نحو إقامة دولة فلسطينية صنيعة إسرائيل ووفق احتياجاتها تنسجم مع الرؤية الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية، فبالرغم من النداءات الاميركية ومحافل دولية أخرى إلى وقف الاستيطان إلا أن الحكومة الإسرائيلية كثفت في العام ٢٠٠٥ كافة النشاطات الاستيطانية مثل بناء آلاف الوحدات السكنية وشق طرقات التفافية ومصادرات الأراضي لبناء الجدار العازل. وواجه شارون صعوبة نفسية بالغة الحدة في مسألة إزالة البؤر الاستيطانية لكونه من أكبر الداعمين لإقامتها، حين دفع بالمستوطنين إلى احتلال قمم التلال والهضاب في الضفة الغربية وإقامة المستوطنات عليها.

ورغم أن الجدار العازل، والذي ما زال يحظى بتأييد شرائح واسعة من المجتمع الإسرائيلي، قد تعرض لنقد دولي إلا أن إسرائيل ماضية في عزمها على اتمامه، ما قد يمزق التواصل الجغرافي الفلسطيني في أراضي الضفة الغربية المحتلة في حالة اعتماد الجدار العازل او اجزاء منه في عملية ترسيم الحدود التي تنوي الحكومة الإسرائيلية الشروع بها في ٢٠٠٦.

ويمثل الجدار العازل المنطلقات السياسية الإسرائيلية نحو سجن الفلسطينيين ووضعهم بصورة متواصلة تحت الرقابة الإسرائيلية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى سير إسرائيل إلى تكريس الفكر الصهيوني نحو فصل عنصري على نسق الابارتهايد في جنوب افريقيا بحيث أن الجدار العازل يمثل الانفرادية في التفكير والتطبيق وفرض العزلة الذاتية. .

***

وفصلت إسرائيل منطقة غور الاردن عن باقي مناطق الضفة الغربية تمهيدا لتكثيف الاستيطان فيها وتحقيق إقامة دولة فلسطينية مقطعة الأوصال – دولة أرخبيلية. واعتبرت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أن منطقة غور الاردن تشكل الحدود الشرقية لإسرائيل. ومن جهة أخرى تكرس هذه الخطوة تطويق الدولة الفلسطينية المزمع إقامتها.

***

وتكللت سياسة إسرائيل الخارجية مع كل من مصر والاردن بالنجاح عند إعادة سفيري البلدين إلى تل ابيب دون

أي تنازل إسرائيلي مقابل ذلك. وكذلك استثمرت إسرائيل تأزم العلاقات بين سورية ولبنان في أعقاب اغتيال رفيق الحريري، لتطلق حملة سياسية حافلة بالتهم نحو القيادة السورية محملة اياها كامل المسؤولية عما حدث ويحدث في بيروت.

ولم تتغير السياسة الاميركية المناصرة لإسرائيل والضاغطة على الفلسطينيين بالرغم من مواصلة الإدارة الاميركية التلويح بخارطة الطريق. ولم يحدث أي تغيير على العلاقات بين الطرفين الاميركي والإسرائيلي بالرغم من تنفيذ شارون لخطة الانفصال والانسحاب من غزة. أما الموضوع الوحيد الذي تبنته الإدارة الاميركية كمعارضة للسياسة الإسرائيلية فهو موضوع البؤر الاستيطانية العشوائية.

وبالنسبة للعلاقات الإسرائيلية-الاوروبية فإنها شهدت وما زالت تحسنا لصالح إسرائيل وتعززت هذه العلاقات في أعقاب فوز حماس بالانتخابات التشريعية، إذ تطالب الدول الاوروبية حماس بالاعتراف بإسرائيل كشرط أساسي للتعامل مع حكومة فلسطينية تشكلها. وواقع الامر أن الانسحاب من قطاع غزة عزز مكانة إسرائيل في المجتمع السياسي الاوروبي لكونه يتجاوب مع المنظور الاوروبي بضرورة الانسحاب من كافة الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في العام ١٩٦٧، والانسحاب من غزة مبادرة إسرائيلية حسنة بالمنظور الاوروبي.

واستثمرت إسرائيل انسحابها من غزة لتعميق شبكة علاقاتها الدولية، فتحسنت علاقاتها مع تركيا وكذلك مع باكستان ومع تونس (وزير خارجية إسرائيل سيلفان شالوم زار تونس وشارك في مؤتمر المعلوماتية العالمي المنعقد فيها). ودعا الوزير الإسرائيلي كافة الدول العربية إلى التخلي عن سياسة إخفاء علاقاتها مع إسرائيل والسعي إلى إعلانها علانية بل توطيدها.

***

وخلاصة الأمر، كما عرض في هذا الفصل أن العملية السلمية بين إسرائيل والفلسطينيين قد انتهت ولم تعد قائمة. وان إسرائيل من خلال تنفيذ خطة الانفصال أحادي الجانب كرست سياسة الفصل تجاه الفلسطينيين وحصرهم في جيوب جغرافية منفصلة ومتباعدة عن بعضها البعض. وأن جدار الفصل هو سعي نحو ترسيم حدود إسرائيل. وان إقامة دولة فلسطينية لن يكون إلا بما يتجاوب مع الاحتياجات الأمنية والسياسية الإسرائيلية دون إتاحة فرصة لأي طرف خارجي بالتدخل إلا بالشكليات.

كان العام ٢٠٠٥ عبارة عن بداية صناعة دولة فلسطينية تتلاءم مع التطلعات السياسية والعسكرية والاقتصادية الإسرائيلية وسط الاستفادة المطلقة من الحالة الدولية العامة وفي مقدمتها الغزو والاجتياح الاميركي للعراق والضغط المتواصل على سورية وعزلها وضرب القدرة السياسية الاردنية والمصرية على التعاطي مع الشأن الفلسطيني إلا بما هو مرتبط بالأمور الإنسانية. وهكذا حققت إسرائيل جزءا كبيرا من مخططها في عزل العالم العربي عن دعم القضية الفلسطينية وقامت بتنفيذ مخططاتها من منطلقات تحمي مصالحها أولا وأخيرا.

٢- المشهد السياسي الإسرائيلي

يعالج هذا الفصل الذي وضعه د. مسعود اغبارية جوانب عدة في الحياة السياسية الجارية في إسرائيل في العام ٢٠٠٥، بحيث أن نشاط الأحزاب السياسية المؤلفة للكنيست الإسرائيلي تلعب دورًا مركزيا في بلورة شكل ونمط هذه الحياة، خاصة الأحزاب المشكلة للائتلاف الحكومي برئاسة شارون، وفي مقدمتها حزب الليكود.

ويبدو أن تغييرات جذرية قد أخذت تحصل داخل بنية الأحزاب وفي مقدمتها حزب الليكود الذي شهد تفككاً بل انهيارا في نهاية العام ٢٠٠٥ عندما أعلن شارون عن عدم قدرته متابعة طريقه السياسي في ظل هذا الحزب، وأطلق حزبا جديدا أسماه " كديما ".

وما ميز حكومة شارون خلال العام ٢٠٠٥ أنها كانت حكومة علمانية دون مشاركة أحزاب متدينة على مختلف تياراتها وتوجهاتها السياسية. وتعرضت حكومته هذه في أعقاب انسحاب حزب شينوي من الائتلاف الحكومي في مطلع العام ذاته إلى هزّات سياسية قوية، كان في مقدمتها معارضة اليمين المتطرف وحزب الليكود- حزب شارون - لخطة الانفصال والانسحاب والإخلاء من قطاع غزة.

وتميز العام ٢٠٠٥ بظاهرة عدم الاستقرار السياسي. ويعتقد واضع هذا الفصل- اعتمادا على دراسات وأبحاث - أن للانتفاضة الفلسطينية الأولى والثانية أثرا بالغا على سمة عدم الاستقرار. فالانتخابات للكنيست الـ ١٦ كانت مبكرة وكذلك الانتخابات للكنيست الـ ١٧.

وفي ظل عدم الاستقرار المستمر في المشهد السياسي العام وتشكيل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تحققت في العام ٢٠٠٥ خطوة اضافية في طريق انهيار الأحزاب الايديولوجية وبداية التحول إلى الأحزاب الفردية أو ذات قيادة الشخص. والنموذج الأول لهذا الانهيار هو انسحاب شارون من حزب الليكود ثم انسحاب شمعون بيريس من حزب العمل.

وتبين أن التشكيلة الحزبية الحالية في إسرائيل فشلت في أدائها مع انهيار اليمين وغياب اليسار الذي انهار، على ما يبدو، قبل ذلك. ودخلت الحياة السياسية في إسرائيل مرحلة جديدة يسودها المزيد من عدم الاستقرار الذي أشار إليه التقرير بوضوح تام في عدة مواقع.

***

وكانت ظاهرة الفساد السياسي والمالي في العام ٢٠٠٥ هيمنت على المشهد السياسي العام، حيث قدمت عشرات القضايا إلى المحاكم الإسرائيلية ضد رجال سياسة من أعضاء الكنيست أو من خارجه ينتمون إلى أحزاب وأطياف سياسية متعددة الاتجاهات، كان من بينهم عمري شارون الذي أُدين في نهاية العام بتجاوزات وخروقات بالغة الخطورة في موضوع الفساد وتلقي الرشاوى وخيانة الوظيفة وطهارة المهنة. وكذلك الوزير تساحي هنغبي أحد أقطاب حزب الليكود. وصدر حكم بحق عضو الكنيست نوعمي بلومنتال من الليكود بعد تحقيق طويل بخصوص تلقي وتقديم رشاوى في الانتخابات التمهيدية للحزب، وما زال يجري إلى الآن تحقيق قضائي على أعلى المستويات

بحق ايهود اولمرت لقيامه بتجاوزات مالية. والنماذج في هذا المجال كثيرة جدا.

***

أما على المستوى الحزبي فإن إسرائيل شهدت في العام ٢٠٠٥ ميلاً واضحًا نحو مركزة الأحزاب. وتشكيل حزب كديما يبرهن بصورة واضحة انهيار الايديولوجية في الأحزاب، وأن إمكانية تشكيل حزب متعدد الأشخاص والمواصفات بات أمرا سهلا. وتشوشت الرؤى بين اليمين واليسار حتى بات الأمر صعبا على المواطن في إسرائيل تحديد خياراته.

وتحاول وسائل الإعلام تأكيدها الرافض لوجود الشخصنة في السياسة الإسرائيلية، ولكن أثبت شارون أنه هو الذي سار في هذا الطريق، خاصة في العام الماضي، حتى بات من الثابت أنه يستطيع استقطاب الأصوات وهو ملقى على فراش المرض.

ويؤكد نموذج عمير بيرتس أن أزمة اليسار في إسرائيل لم يتم تجاوزها، وأن حزب العمل لم يعد بقدرته حمل عبء اليسار إثر فشل أجندته الاجتماعية والاقتصادية على مدار العقد الأخير(منذ اغتيال رابين)، ولفقدان ثقة الجمهور بنهج الحزب ومسيرته السياسية.

وبما أن فوز عمير بيرتس يعكس نوعا ما صعود ابناء الجالية السفارادية(اليهود الشرقيين) إلى تبوؤ مناصب مركزية في الحياة السياسية، فإن شمعون بيريس بانسحابه من حزب العمل عكس غضب الاشكنازية(اليهود الغربيين) على هذا الصعود.

أما بالنسبة لليهود السفارادیين فإن النظرة الدونية تجاههم ما زالت مسيطرة على عقلية وذهنية الاشكنازيين، وظهر ذلك في أعقاب فوز عمير بيرتس بزعامة حزب العمل. والأصوات التي تعالت في صفوف اشكناز هذا الحزب نعتته بألفاظ وتعابير يشتم منها رائحة العنصرية. وكشفت سلسلة من التقارير والبحوث الاجتماعية عن استمرار الفجوة بين السفارادیين والاشكنازيين من النواحي الوظيفية والاجتماعية والدخل المالي.

ومن الثابت أيضا أن الضربة القوية التي سددها شارون نحو حزبه السابق "الليكود" شكلت منعطفا سياسيا في حياة الليكود بحيث أنه - أي الليكود - سيتراجع كثيرا في شعبيته ومكانته داخل المجتمع الإسرائيلي.

ويتساءل كثيرون: هل حزب كديما عبارة عن نسخة تشبه إلى حد ما ما فعله ديفيد بن غوريون في الستينيات عندما غضب من حزب مباي وانشق عنه وأسس حزب "رافي"!! على ما يبدو في عملية النسخ هذه ما يؤكد نهج شارون المشابه لنهج بن غوريون، ولكن الفرق أن في حالة رافي كان المنضمون إلى بن غوريون من أعضاء مباي في غالبيتهم العظمى، أما في حالة كديما فالمنضمون من أطياف سياسية واجتماعية واقتصادية متباينة ما يشير إلى نوع من "الكوكتيل البشري"، وهذا يجعل كديما خاضعة لتأثير الرأي العام أكثر من رأي وتأثير الحزب ذاته.

ويعتقد كثيرون من المحللين ان مشروع حزب كديما لن يكون دائما أو لمدة طويلة على الساحة الحزبية والبرلمانية فالمجتمع الإسرائيلي سئم المشروع الديمقراطي الحالي الذي نما وترعرع في ظل الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني وليس في ظل حالة طبيعية أو حتى شبه طبيعية أسوة ببقية الدول الديمقراطية(أو معظمها تقريبا) في العالم الغربي.

وإعجاب وتأييد الإسرائيليين لكديما ليس نابعا من مواقف وآراء شارون، إنما في الصورة المنحوتة جيدا في عقولهم

أنه الوحيد الذي يستطيع قيادة إسرائيل بشكل حازم. شارون هو صورة المقاتل المثالي والنموذجي. فهو ـ أي شارون ـ صاحب الشخصية الكاريزماتية المؤثرة والفعالة، هو نفسه حزب كديما.

ويبدو أن ظاهرة الشارونية هذه هي التي ستسود الحكم في إسرائيل مدة من الزمن، على مثال الديغولية في فرنسا بعد رحيل شارل ديغول. فغياب شارون لم يقلل من مكانته وأهميته، بشهادة قاطعة من استطلاعات الرأي التي أُجريت إثر مرضه.

وحصلت بعض التغييرات على التركيبة الحزبية في إسرائيل مع نهاية العام ٢٠٠٥ واستعدادات الانتخابات للكنيست الـ ١٧، حيث اتحدت احزاب مع بعضها مثل المفدال(المتدينين الوطنيين) مع الاتحاد الوطني، وانهيار حزب شينوي وحصول انشقاقات فيه، واستقالة يوسي ساريد من قيادة حزب ميريتس ليحل مكانه يوسي بيلين.

***

هنالك إجماع غير رسمي في الأوساط السياسية والعامة في إسرائيل أن الانتفاضة الفلسطينية أثرت كثيراً في عقلية الإسرائيليين وسلوكهم وتطلعاتهم. وتجلى ذلك خلال العام ٢٠٠٥ من خلال سلسلة من التصريحات التي أطلقها سياسيون إسرائيليون ونقلتها وسائل الاعلام المختلفة، وكذلك من خلال أحداث حصلت في العام ذاته. حتى من قبل أولئك الذين عارضوا اتفاقية اوسلو (١٩٩٣)، كأيهود اولمرت الذي عبر في مقابلة له عن أنها ـ أي اتفاقية اوسلو ـ كانت خطوة صحيحة وكان من أشد معارضيها.

وبالرغم من بناء الجدار العازل في الضفة الغربية لمنع تسلل " المخربين" (تعبير إسرائيلي للفدائيين والمقاومين الفلسطينيين)، إلاّ أن هذه الخطوة لم تمنع بالتمام ما أراده الإسرائيليون.

ومن الواضح أن انتفاضة الأقصى هي حرب قاسية يخوضها الفلسطينيون للتخلص من نير الاحتلال الإسرائيلي وبالمقابل يخوض الإسرائيليون حربا لقمع هذه الانتفاضة ولتكريس الاحتلال. وتبين ان الانتفاضة قد قربت بين شرائح المجتمع الإسرائيلي المتناقضة وذات التركيبة الواسعة ومتعددة الاتجاهات دون توفير حلول للمشكلة أو الأزمة التي قربت بين شرائحه.

وكان للانتفاضة تأثير على حياة الإسرائيليين ونفسياتهم ومسرى حياتهم اليومي والفكري وحتى الثقافي والفني. بالمقابل لم يبق الرأي العام الإسرائيلي ساكنا إزاء ما تقوم به حكومته في الأراضي الفلسطينية، فظهرت حركات الاحتجاج لرفض الخدمة العسكرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة(والتي سيشير إليها التقرير العسكري لاحقا) ولكنها، أي الحركات الاحتجاجية، ما تزال في نطاق محدود للغاية ولم تبلغ درجة العصيان، لكون المجتمع الإسرائيلي يميل إلى وضع الجيش في هالة مقدسة.

***

ويتفق كثيرون أن الاعلام في إسرائيل بغالبيته الساحقة هو إعلام مجند لخدمة المستوى السياسي والعسكري عن

طريق نقل الاخبار وعرض التحليلات السياسية والعسكرية بطرق مضللة باستعمال مصطلحات وتعابير تبين موضوعية التحليل ولكن على أرض الواقع تخفي في داخلها مقاصد الحط من مكانة العرب والفلسطينيين وتحويلهم دوما إلى إرهابيين وأنهم يسعون إلى ضرب الضحية - إسرائيل .

***

وشهد عام ٢٠٠٥ عدة خطوات بينت ازدواجية التعامل القضائي مع الفلسطينيين والمستوطنين كل على حدة . ففي حين يُنزل القضاء الإسرائيلي المدني أو العسكري أشد وأقسى العقوبات بالفلسطينيين لأقل تجاوز قانوني وأمني(بنظرهم)، تعامل الجهاز ذاته بقفازات حريرية مع المستوطنين حتى عندما اعتدوا بالضرب على الجنود ورجال الأمن من الشرطة وحرس الحدود أثناء تنفيذ خطة الانفصال عن قطاع غزة في صيف ٢٠٠٥ .

***

وخلاصة هذا الفصل أنه يؤكد ظاهرة عدم الاستقرار في المشهد الحزبي والسياسي الإسرائيلي، ومواصلة سياسة تجاهل القيادة الفلسطينية من قبل إسرائيل، وسعي إسرائيل الى فرض املاءات وتوجيهات من طرفها على الجانب الفلسطيني . وأن ظاهرة ان إسرائيل هي الضحية ما زالت تلاحق الإسرائيليين بالرغم من الضعف الشديد اللاحق بالدول العربية . وأن ظاهرة الفساد الاداري والمالي في السلطة في إسرائيل هو علامة فارقة للعام ٢٠٠٥ وعلى ما يبدو ان هذه الظاهرة لن تخف وطأتها في الأعوام القادمة، وميل إسرائيل نحو إظهار المزيد من المشاهد العنصرية في تعاملها مع الفلسطينيين، ونحو فرض مناهج تعليمية أحادية الجانب على المجتمع الفلسطيني في إسرائيل(الاشارة هنا لدريس تراث غاندي (رحبعام زئيفي) في المدارس الإسرائيلية بما فيها العربية) .

٣- المشهد العسكري.الأمني

يستعرض الفصل العسكري - الأمني الذي وضعه الاستاذ فادي نحاس مجموعة من القضايا الملحة التي تخص إسرائيل مباشرة أو تلك التي لها علاقة بها - بإسرائيل - بصورة غير مباشرة .

وجرى التركيز في هذا الفصل على مسائل تتعلق بالخطر النووي الايراني وموقف إسرائيل حياله . ورؤية إسرائيل تجاه الأوضاع في سورية ولبنان، خاصة بعد عملية اغتيال رفيق الحريري، رئيس الوزراء اللبناني الأسبق وتداعيات عملية الاغتيال على الساحتين الشرق أوسطية والعالمية، وتعامل إسرائيل مع هذه التداعيات . ثم يعالج التقرير موقف إسرائيل من ازدياد قوة وشعبية حركتي المقاومة الفلسطينيتين " حماس والجهاد الاسلامي " . ويلي ذلك تعامل إسرائيل مع قضيتي جلاء المستوطنين من قطاع غزة ضمن خطة الانفصال وظاهرة رافضي الخدمة العسكرية في صفوف الجيش الإسرائيلي . ويتطرق الفصل إلى القلق الإسرائيلي الدائم بشأن السعي الحثيث نحو الحفاظ على تفوقها العسكري

كجزء مركزي وحيوي في الحفاظ على الكيان الإسرائيلي وديمومته . ويلخص الفصل في نهايته مواقف ورؤى رئيس هيئة الاركان العامة للجيش الإسرائيلي دان حالوتس وكيفية رؤيته ومعالجته لقضايا وشؤون الساعة الملحة التي تقف أمام إسرائيل في خضم المتغيرات الكثيرة الحاصلة كالحرب في العراق، والعمليات العسكرية لمنظمة القاعدة ومنظمات أخرى في بعض مناطق الشرق الاوسط، والتحولات على الساحة اللبنانية، واشتداد التوتر في العلاقات بين سورية ولبنان، والأهم هو كيفية مواجهة القضية الفلسطينية محليا وخارجيا .

ويرسم الفصل الخطوط المركزية والأساسية للسياسة العسكرية والحالة الأمنية لإسرائيل خلال العام ٢٠٠٥ وتوجهاتها المستقبلية .

وبخصوص تطلعات إسرائيل العسكرية والأمنية نحو احتكار السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط فإن الموجه الأساس في هذه التطلعات هو الفكرة التي تتمسك بها إسرائيل والمنطلقة من كون الترسانة النووية تشكل الضمانة التي من المفترض أن تعزز أمنها إزاء الدول العربية مجتمعة، بحيث أن الدول العربية تدرك تماما أن هذه الترسانة هي حقيقة واقعية في منطقة الشرق الأوسط ويجب التعامل معها من هذا المنطلق .

ولتحقيق هذه السياسة عملت إسرائيل طيلة السنوات الأخيرة، وخاصة في العام ٢٠٠٥ في أعقاب إثارة الملف النووي الايراني على الحفاظ على احتكارها لهذا السلاح في منطقة الشرق الأوسط . ومن جهة أخرى حافظت على صمت شبه مطبق في هذا الشأن ولم تثره في المحافل الدولية وذلك من منطلق إقصاء عيون واهتمام العالم من ترسانتها النووية نحو الترسانة الايرانية .

ومنح الانفصال عن قطاع غزة الحكومة الإسرائيلية تأشيرة تؤكد مصداقية امتلاكها للسلاح النووي وذلك من أجل الحفاظ على أمنها وسلامة شعبها .

وقامت إسرائيل في العام ٢٠٠٥ وما زالت بالضغط الشديد على الولايات المتحدة والدول الاوروبية لمنع ايران من تخصيب اليورانيوم والتشديد في الاعلان عن خلو منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي دون أي تصريح رسمي من طرفها بامتلاك السلاح النووي .

وتتعامل إسرائيل مع الملف الايراني بكل الطرق التي قد تؤدي إلى فرض عقوبات على ايران وتسديد ضربة في الوقت المناسب .

واشارت حكومة شارون في العام الماضي والحكومة الانتقالية التي حلت بعد مرضه إلى أن إسرائيل ستنتظر بصبر وأناة كافة المساعي الدولية للضغط على ايران للامتناع عن تخصيب اليورانيوم وتطوير برنامجها النووي، إلى أن تستنفد كل الطرق الديبلوماسية عندها ستعتمد إسرائيل على ذاتها وتتخذ الخطوات اللازمة لحماية نفسها .

لهذا ولاعتبارات سياسية وأمنية ومصالح آنية ترى حكومة إسرائيل إدارة الصراع مع ايران من خلال مجلس الأمن والمحافل الدولية أسوة ببقية أطراف هذا الصراع .

وما زالت إسرائيل، منذ إثارة الملف النووي الايراني، تدير الصراع مع ايران من خلال تحريك المحافل الدولية .

واستثمرت الحكومة الإسرائيلية عملية اغتيال رئيس الحكومة اللبناني رفيق الحريري في شباط ٢٠٠٥، من منطلق اتهام سورية بالضلوع في الإرهاب، وبالتالي تلقي المسؤولية على سورية في هذه العملية وما آلت إليه الأوضاع العامة في لبنان واشتداد التوتر في المنطقة . وتكون إسرائيل قد أحاطت نفسها بدول آمنة : مصر والأردن

في علاقات ديبلوماسية كاملة، وسورية ولبنان منشغلتان بما أفرزته عملية الاغتيال المذكورة.

***

ورفضت حكومة شارون في سياق التفاوض إعادة تنشيط وتفعيل المفاوضات على المسار مع سورية وذلك من منطلق إتاحة الفرصة أمام مزيد من الضغوط على سورية وتوريطها "بالإرهاب العالمي والفلسطيني".

وعلى ما يبدو بالنسبة للرؤية الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية فإن سورية لن تهاجم إسرائيل لأسباب عدة، منها التفوق العسكري الإسرائيلي، وأن حربا مع إسرائيل ستكلفها باهظا، إضافة إلى تفكك القدرات العسكرية العربية في الظروف الحالية وانشغال سورية بالهم اللبناني والضغط الدولي عليها، وكذلك بما تفرزه الأوضاع في العراق والضغوط الاميركية المتواصلة عليها.

***

وسعت إسرائيل على مدار العام ٢٠٠٥ إلى تكثيف الضغط الدولي على منظمة حزب الله. وسعت بالذات إلى استثمار اغتيال الحريري والخروج السوري من لبنان لتحقيق غاية إضعاف هذه المنظمة عسكريا على الأقل. وتمحورت الفعاليات والتحركات الإسرائيلية في إقحام حزب الله في تنفيذ عملية الاغتيال. ثم تلا ذلك الضغط الإسرائيلي نحو التحالف الاستراتيجي بين حزب الله وبين سورية لتأكيد مشاركة هذين الطرفين في الاغتيال. وأرادت إسرائيل تحويل لبنان إلى ميدان للصراع والاحتراب الطائفي من خلال إظهار سورية وحزب الله السبب الأساسي في كل ما حصل في لبنان جراء اغتيال الحريري.

وحاولت إسرائيل في العام ٢٠٠٥ الايقاع بين الاحزاب والتيارات السياسية اللبنانية من خلال جذب حزب الله إلى مركز الخلاف، أي أن حزب الله هو مسبب الخلافات في لبنان، إلا أنها فشلت في غايتها هذه وتكشفت الحقيقة بوضوح أمام أعين اللبنانيين من اللعبة الإسرائيلية.

***

ويرى واضع الفصل أن سياسة التصفيات والاغتيالات التي نفذتها أذرع جيش الاحتلال خلال العام ٢٠٠٥ لم تكن من منطلقات رد فعل وانتقام على عمليات فدائية فلسطينية داخل إسرائيل أو في المستوطنات، إنما كانت غايتها تصفية حركة المقاومة الفلسطينية وإضعاف قدراتها على متابعة مواجهة إسرائيل. ووجهت العمليات نحو حركة حماس في البداية ثم شملت الجهاد الاسلامي الفلسطيني. وباعتراف من القيادة العسكرية الإسرائيلية بأن سياسة ومنهجية التصفيات لم تردع استمرار المقاومة الفلسطينية ضد إسرائيل، حيث كانت الصواريخ محلية الصنع تنطلق

نحو المستوطنات الإسرائيلية داخل الخط الأخضر في شمال غرب النقب.

ويبدو أن إسرائيل ماضية في تنفيذ تصفيات واغتيالات أخرى لتحقيق مكاسب أكثر خلال الفترة التحضيرية لانتخابات الكنيست الإسرائيلي في نهاية آذار ٢٠٠٦.

***

ويستعرض الفصل ظاهرة رافضي الخدمة في الجيش الإسرائيلي والتي شهدت زيادة ملحوظة خلال العام ٢٠٠٥، وأنها ما تزال ضمن حدود التفسيرات الايديولوجية فقط. ولكن عندما أخذت هذه الظاهرة بالانتشار على شكل مجموعات بواسطة التوقيع على عرائض يعلن الموقعون عليها أنهم يرفضون الخدمة في الأراضي المحتلة بسبب الاحتلال أو لأنهم غير مستعدين لضرب أبرياء وغيرها من التبريرات. كل هذه مؤشرات لبداية تخلخل معين في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، نحن لا نعني هنا تصدعاً كبيراً، بل تغيير ما في مكانة هذا الجيش ونظرة الإسرائيليين نحوه. ورغم تسجيل عدد قليل من حالات رفض الخدمة إلاّ أن خطة الانفصال والإخلاء التي قامت بها حكومة شارون خلال العام ٢٠٠٥ دفعت بالمستوطنين إلى إعلانهم رفض الخدمة في جيش يخليهم من مستوطناتهم ومن أرض آبائهم وأجدادهم بدلا من حمايتهم وتوفير الظروف السلمية لمعيشتهم.

أما ظاهرة رافضي الخدمة العسكرية فيبدو أنها ما زالت بمقاييس محدودة للغاية ولا تشكل خطرا مباشرا في المنظور الزمني القريب على تركيبة الجيش الإسرائيلي وبنيته أو على انتشاره البشري وخططه العسكرية والحربية.

***

وهنالك إجماع إسرائيلي شامل لا نقاش حوله في ما يتعلق بمسألة التفوق العسكري الإسرائيلي سواء أكان بالسلاح التقليدي أم فوق التقليدي(أي الاليكتروني والتكنولوجي المتقدم). وركزت حكومة شارون رؤيتها على ضرورة الحفاظ على هذا التفوق لمواجهة الدول العربية منفردة ومجتمعة ، لكون أية تسوية مع الدول العربية المجاورة تفرض انسحابا من أراض، ما يؤدي حتما ـ بموجب الرؤية الاستراتيجية الإسرائيلية ـ إلى تآكل في العمق الاستراتيجي الإسرائيلي. لهذا فإن التفوق العسكري الإسرائيلي يضمن لإسرائيل فرصة القيام بحرب إستباقية على أرض العدو، وبالتالي يمنحها قوة ردع فعالة للحفاظ على الحدود الآمنة بينها وبين جاراتها.

إن التحول الحاصل في استراتيجية التفوق العسكري لإسرائيل ينعكس بالتحول من مفهوم " دولة اقليمية كبرى " إلى " دولة صغيرة عظمى " . وتستمر إسرائيل في التعامل مع الدول العربية بمنطق القوة العسكرية التي تفرض املاءاتها وطلباتها للحفاظ على وجودها وسط تآكل القوة العسكرية العربية.

***

وحالوتس الذي عُيّن في العام الماضي رئيسا لهيئة الاركان العامة للجيش الإسرائيلي ليس رجلا عسكريا فحسب بل سياسي بارز يتناغم مع رؤية شارون ووزير دفاعه شاؤول موفاز، وفي مقدمتها التمسك بأسلوب الحزم في التعامل مع القضايا السياسية والعسكرية، منها مواجهة قاسية وفظة لكل دعاة رفض الخدمة العسكرية عشية إخلاء المستوطنات، ومواصلة لتنفيذ تصفيات واغتيالات جسدية شديدة ضد فلسطينيين.

وخلاصة رؤيته العسكرية تجريد قطاع غزة بعد الانسحاب من السلاح وكذلك الضفة الغربية لتتمكن إسرائيل من بسط سيطرتها التامة والمحكمة على الفلسطينيين وضمان أمنها. أي أمن إسرائيل، ما يتيح الفرصة لتقديم دولة فلسطينية محاصرة من كل الجهات.

***

ونجح شارون في استثمار خطة الانفصال وإخلاء المستوطنين من قطاع غزة لمصلحة تقوية مكانته في أوساط الإسرائيليين من مؤيديه ومعارضيه، إذ أنه أضفى على هذه الخطة صورا لحياة أفضل للإسرائيليين بدون قطاع غزة. وتجند الإعلام الإسرائيلي لخدمة هذا الانسحاب بنقل وقائعه التفصيلية، خاصة المشاهد المؤلمة ، لاقتلاع وتهجير المستوطنين من شققهم وبيوتهم.

٤- المشهد الاقتصادي العام في إسرائيل

يطرح هذا الفصل الذي وضعه د. حسام جريس، الوضع الاقتصادي العام في إسرائيل للعام ٢٠٠٥ والأحداث السياسية والأمنية الخاصة التي تركت بصماتها على التحولات الاقتصادية.

والملاحظ في المشهد الاقتصادي الإسرائيلي مواصلة طريق التناقضات والتقلبات، ما يؤدي الى انتشار ظاهرة عدم الاستقرار الاقتصادي العام. وبالفعل هذه هي السمة التي تميز الاقتصاد الإسرائيلي منذ العام ١٩٤٨ من حيث ارتباطه بالمتغيرات السياسية والأمنية.

ويرى واضع الفصل أن الأحداث المهمة التي شهدتها الساحة الإسرائيلية قد تؤدي إلى تنشيط الاقتصاد والى تعميق الفجوة الاقتصادية بين شرائح السكان في إسرائيل.

ومن بين التناقضات الغريبة حدوث نمو اقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى شهدت إسرائيل نموا مطردا في عدد العائلات الإسرائيلية التي انضمت إلى دائرة الفقر؛ حيث انضم قرابة ١٢٠ ألف شخص إلى دائرة الفقر في العام ٢٠٠٥. وهذه زيادة تشعل ضوءا أحمر خطيرا بالنسبة لمستقبل الاقتصاد في إسرائيل.

ولا شك في أن قرار الانسحاب من قطاع غزة كان بمثابة حدث سياسي له أبعاد اقتصادية مركزية على الحياة الاقتصادية في إسرائيل. إذ أن الانسحاب قد يؤدي إلى بداية استقرار اقتصادي يراه البعض في الأفق بسبب تخفيف العبء المالي على موازنة إسرائيل العامة. فكلفة الاحتلال أكثر من كلفة الانسحاب، وهذا في حد ذاته سيوفر على موازنة إسرائيل، ما ينعكس في السعي إلى تقليص الفوارق بين الشرائح المجتمعية في إسرائيل. وبالرغم من خطوة الانسحاب إلا أن

ممارسات جيش الاحتلال ما زالت قائمة على أرض الواقع، ما قد يؤدي إلى بقاء مظهر اللاإستقرار اعتمادا على الحاجة المستقبلية لزيادة كلفة مواجهة الفلسطينيين والقيام بعمليات عسكرية تتطلب مصروفات مالية.

ومن جهة أخرى استمرت الحكومة الإسرائيلية في اتباع سياسة التقليصات الاقتصادية في موازنتها للعام ٢٠٠٥، ما انعكس سلبا على الشرائح الاجتماعية الضعيفة. ومن بين المركبات التي شملها التقليص: مخصصات التأمين الوطني للمحتاجين، استمرار خصخصة خدمات الرفاه... لذلك فإن سياسة التقليصات تؤدي حتما إلى تعميق نسبة البطالة والتي هي من أصعب القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها إسرائيل.

ومن جهة أخرى فإن الاقتصاد الإسرائيلي قد دخل في نهاية العام ٢٠٠٥ في مرحلة الاقتصاد الانتخابي، أي أن الانتخابات المزمع إجراؤها في نهاية آذار ٢٠٠٦ حركت أصحاب القرار في إسرائيل إلى التعامل بقفازات حريرية نوعا ما مع ردود فعل الجمهور وسلوك السوق ريثما تتشكل حكومة جديدة.

واستمرت حكومة شارون في نهج الخصخصة في القطاع العام-الحكومي كجزء من خطة إشفاء الاقتصاد الإسرائيلي، وكجزء أيضا من التحولات العالمية في مركبات ومسارات الاقتصاد العالمي الذي يسير نحو تطبيق فعلي للعولمة.

والملاحظ أن الحكومة الإسرائيلية برئاسة شارون نهجت استراتيجية الماكرو-اقتصادية والتي تهدف إلى تخفيض حجم التدخل الحكومي في اقتصاد الدولة، وتحويل ذلك إلى القطاع الخاص. والعمل من اجل خفض العجز الحكومي وتقليل العبء الضريبي. وهذه الاستراتيجية هي وسيلة وليست هدفا إلى أن تصل الحكومة إلى تحسين الوضع الاقتصادي العام. وتترك هذه الاستراتيجية أثرها على الشرائح السكانية التي تصنف تحت خط الفقر أو عنده وفي مقدمتها المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل والمتدينين اليهود (الحريديم)، فهؤلاء هم الأكثر معاناة والأكثر فقرا بسبب النسبة المتدنية من الرجال من الحريديم الذين يلتحقون بسوق العمل ولكون نسبة النساء اللائي يعملن من هذه الشرائح قليلة جدا. ويشير بنك إسرائيل في تقريره السنوي إلى أن نسبة ٤٠٪ من الفقراء في إسرائيل ينتسبون إلى هاتين الشريحتين.

وحصل ركود في نسبة الاستهلاك خلال العام ٢٠٠٥، وبالأخص في النصف الثاني من العام ذاته، وهذا ناجم من هبوط في الطلب مقابل العرض ولقلة السيولة بيد المواطنين.

ويستدل من المعطيات أن نسبة التصدير ارتفعت في العام ٢٠٠٥ وتعود بالفائدة على المصدرين، ما يؤدي إلى ارتفاع أرباحهم. وبالرغم من هبوط نسبي ضئيل في البطالة (من ١٠,٧٪ في العام ٢٠٠٤ إلى ٩,٢٪ في العام ٢٠٠٥) إلا أن نسبة المشاركة العامة في قوى العمل ما زالت قليلة مقارنة مع الدول الغربية. وانتشرت ظاهرة الفقر لتشمل قطاعات واسعة من مركبات شرائح المجتمع الإسرائيلي بالرغم من كل التحسن الظاهري، لأوّل وهلة، على مركبات ومكونات الاقتصاد. وهذا ما يؤكد سير الاقتصاد في إسرائيل إلى تكوين طبقتين واضحتي المعالم: الأولى ثرية للغاية والثانية متوسطة وفقيرة. بمعنى آخر ازدياد الفوارق بين شرائح المجتمع لصالح الأثرياء.

أمّا النمو المصطنع الذي حصل في فترة وزارة نتنياهو سيتلاشى شيئا فشيئا وسيحصل الانفجار الكبير. والأصعب أن يحصل الانفجار فيما لو فاز نتنياهو بالانتخابات وشكل حكومة أو أن يتولى من جديد منصب وزارة المالية في حكومة ائتلافية مع حزب كديما مثلا.

وأدى نهج حكومة شارون ووزير المالية فيها نتنياهو إلى دفع ثمن باهظ تمثل بإلحاق ضرر بالغ بشرائح واسعة من المجتمع

الإسرائيلي. فانكماش الطبقة الوسطى وتوسيع دائرة الفقر هما السمتان المركزيتان اللتين تشكلان محور التغيرات في الاقتصاد الإسرائيلي وانعكاساته على النواحي الاجتماعية والسياسية كذلك.

وساهمت سياسة التقليصات في إحداث نمو اقتصادي مؤقت وقصير المدى، ولم توفر حلولا لمجمل قضايا البطالة أو الفقر.

وسددت سياسة نتنياهو ضربة شبه قاضية نحو مفهوم ومكانة دولة الرفاه، بل اندرجت سياسته في مسار الاقتصاد العولمي بكل تفاصيله. ويتمثل هذا بتركيز القدرات المالية بيد فئة صغيرة من أصحاب رؤوس الأموال والمتنفذين سياسيا، والإقلاع النهائي عن ذهنية توزيع الدخل بالتساوي وتقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية.

وما زالت آثار الإنتفاضة الفلسطينية مكوناً رئيسياً في تفاعلات الاقتصاد الإسرائيلي العام بالرغم من تقلص عدد عمليات المقاومة التي تنفذها الفصائل الفلسطينية المختلفة. وألحقت الانتفاضة ضررا في وجوه عدة في الاقتصاد الإسرائيلي، لاضطرار إسرائيل إلى ربط بعض نشاطاتها بالأمن جراء مواجهة الفلسطينيين. فالزيادة في نفقات الحراسة على المحلات التجارية والأماكن العامة والمواصلات، وشق طرقات التفافية وبناء جسور وغيرها كان له تأثير على الموازنة العامة.

وفيما يتعلق بالإصلاح الضريبي فإنه يندرج في إطار زحف العولمة نحو الاقتصاد الإسرائيلي وفتح الأسواق المحلية على الأسواق العالمية، ما يحسن الأداء الاستثماري بالنسبة لإسرائيل. وستكون ثمار الإصلاح الضريبي ظاهرة للعيان وبصورة ملموسة على المدى البعيد من خلال تخفيض نسبة الضريبة المجباة عن ذوي الدخل المتوسط والمنخفض. وهذا الإصلاح الضريبي مرهون بخطوة تتخذها الحكومة في اتجاه تخفيض نفقاتها الأمنية والتي تستحوذ على نسبة مرتفعة جدا من موازنة إسرائيل السنوية.

وبالرغم من كل هذه الخطوات التحسينية التي اعتقدت حكومة شارون أنها ستنعش الاقتصاد إلا أن تقرير الفقر للعام ٢٠٠٥ كشف عمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية معاً التي تعيشها إسرائيل في أعقاب تبني نتنياهو لسياسة الاقتصاد الحر الجديد المؤسس على قاعدة العولمة وفتح الأسواق وهيمنة ذوي المال الوفير على الأسواق في إسرائيل وتحريكهم لها وفق مصالحهم.

***

خلاصة المشهد الاقتصادي هو أن إسرائيل ٢٠٠٥ انخرطت، وبشكل أعمق في اقتصاديات العولمة. وتخلصت الحكومة الإسرائيلية من صفة كونها حكومة رفاه اجتماعي، ومالت إلى إدارة اقتصاد الدولة من منطلقات الخصخصة في معظم قطاعات الخدمة والعمل.

ويشير المشهد الاقتصادي إلى مواصلة تأثر إسرائيل بظاهرة البطالة وعدم تقلص نسبتها. وتركز البطالة والفقر في أوساط الفلسطينيين في إسرائيل، الذين لا يجدون فرص عمل وفيرة ومتنوعة تتلاءم وكفاءاتهم العلمية والمهنية بسبب سياسة الحكومة الإسرائيلية التمييزية تجاههم على مدار السنين، بل ميل حكومة شارون إلى تهميش وإقصاء المواطنين الفلسطينيين عن مسرى الحياة العامة في إسرائيل، وخاصة الحياة الاقتصادية ليبقوا في درجات متدنية من الوظائف غير المؤثرة وغير الفعالة في المشهد الحياتي اليومي.

وضمن سياسة الاقتصاد الإسرائيلي المنخرط بالعولمة، تعمل الحكومة الإسرائيلية في سبيل اختراق أسواق جديدة في العالم،

خاصة في العالم العربي بطرق شتى وذلك لتصريف منتوجاتها ولمزيد من بيع تكنولوجيتها في مجال الحوسبة والبرمجة والمعلومات والتجهيزات والمعدّات الزراعية.

٥- المشهد الاجتماعي

أحدثت التغييرات في التركيبة السياسية والحزبية في إسرائيل خلال العام ٢٠٠٥ سلسلة من التأثيرات على مكانة دولة الرفاه الاجتماعي. فسياسة نتنياهو أثناء توليه وزارة المالية ذات النهج المتمسك بتقليص خدمات الدولة والتحول السريع باتجاه الخصخصة؛ ثم أن انتخاب عمير بيرتس زعيما لحزب العمل ودعوته لتثبيت دولة الرفاه. ثم انسحاب شارون من الليكود وتأسيسه حزب كديما. كل هذه أثرت على الموضوع أعلاه.

ومن جهة أخرى نلاحظ أنه خلال العام ٢٠٠٥ (التمهيد لهذه الحالة في العامين السابقين) حصلت بداية مسيرة إضعاف الطبقة المتوسطة (من حيث الدخل المالي في الأساس) أو جر هذه الطبقة نحو تآكل اقتصادي كبير لمصلحة الأثرياء، وذلك جراء الإصلاح الضريبي الذي أدخله نتنياهو. بالمقابل ازداد عدد أفراد الطبقة الغنية، كما ازداد عدد أفراد الطبقة الفقيرة والتي التحق بها كثيرون من أبناء الطبقة المتوسطة.

***

ويؤكد التقرير الاجتماعي أن إسرائيل قد شهدت تحولا في سياستها الاجتماعية بشكل خاص من كونها دولة ذات نهج اشتراكي/ اجتماعي إلى دولة مسيئة لعمالها في خضم زحف عصر العولمة. وساهمت سياسة الدولة في اختفاء أعداد كبيرة من المصانع الصغيرة والورش في المدن، ونقلها إلى بلدان مجاورة(بالأخص إلى الاردن) أو نحو بلدان الشرق الأقصى كالصين لرخص تكلفة العمالة والتصنيع فيها. هذا الوضع خلق مشاهد من البطالة الواسعة في إسرائيل، وجرى التركيز في العام ٢٠٠٥ على سلبيات هذا النهج.

وكجزء من العولمة فُتحت الأبواب أمام شركات أجنبية لتقديم خدمات متنوعة، منها الصحية لسكان إسرائيل ولاستثمارات كبيرة في قطاعات اقتصادية متنوعة. وهذه الخطوة أوجدت تنافسا بين المؤسسات والشركات المحلية وتلك الأجنبية. والهدف لدى القيادة الإسرائيلية هو التخلص من تقديم هذه الخدمات لتتحول إلى شركات وهيئات خاصة، ولتبقى - أي الحكومة الإسرائيلية - في صفة إدارية فقط.

***

وعودة إلى الإصلاح الضريبي في العام ٢٠٠٥، فإنه حسّن من مدخولات الشرائح العشرية العليا بينما تضررت الشرائح الدنيا. وهذه إشارة إلى سوء توزيع الموارد في إسرائيل. وإلى جانب ذلك لم ترتفع الرواتب، ما أضر بذوي الدخل المتوسط والمحدود وبالتالي إلى ارتفاع خط الفقر في السنة ذاتها، وهذا أدّى على انضمام أعداد أكثر من الشرائح المجتمعية إلى دائرة الفقر.

ومن تأثيرات الفقر على العائلات الفقيرة وذات الدخل دون الحد الأدنى للأجور أنه سبب عواقب اجتماعية ونفسية خطيرة للغاية، وفي مقدمتها انتشار ظاهرة الانتحار. ومن الواضح بموجب المعطيات التي يشير إليها هذا الفصل أن الشرائح الأكثر تضرراً هي من اليهود الشرقيين(السفاراديم) والمهاجرين الاثيوبيين وبعض المجموعات الروسية والعرب الفلسطينيين في إسرائيل ومن اصحاب رؤوس الأموال الذين أعلنوا إفلاسهم وخسروا مصالحهم جراء الصعوبات الاقتصادية والورطات المالية التي وصلوا إليها.

وظهرت بشكل مكثف في العام ٢٠٠٥ جمعيات خيرية لمساعدة الفقراء وإطعامهم وتوفير احتياجاتهم، كل هذا جرّاء تنصل الحكومة من واجباتها، وانفصالها عن دولة الرفاه الاجتماعي. وخلقت ظاهرة الفقر مشاكل كثيرة، منها الاجرام والعنف والدعارة والسطو والسرقات وتجارة الأعضاء، الخ...

وأصاب التغيير الاقتصادي معظم الشرائح الضعيفة في المجتمع الإسرائيلي، بما فيهم الأولاد والمسنون والمعوقون وغيرهم. وكذلك تراجعت الخدمات الطبية والصحية ولم يعد بالإمكان الحصول على علاجات وأدوية مناسبة إلا بدفع مقابل مالي مرتفع.

***

وما زالت الحكومة الإسرائيلية تتعامل بقسوة مع ملف العمال الأجانب، خاصة الذين فقدوا تصاريح عملهم أو إقامتهم؛ مانعة العمال الفلسطينيين من العمل في إسرائيل إلا بأعداد محدودة للغاية. ولم تحل الحكومة الإسرائيلية أزمتها هذه في العام ٢٠٠٥، حيث ما زالت أعداد كبيرة من الإسرائيليين ترفض العمل في القطاعات المهنية التي تتطلب جهدًا جسديًا كبيرًا وبرواتب منخفضة.

***

وما زالت الفجوات الاجتماعية والاقتصادية والخدمية قائمة بين اليهود مؤسسي إسرائيل (خاصة الاشكنازيين) من جهة وبين المهاجرين اليهود والشرقيين والاثيوبيين والعرب من جهة أخرى. وما زالت أشكال التمييز قائمة بين هذه الأطراف في نواح عدة من الحياة.

***

وحظي مجال التربية والتعليم في العام ٢٠٠٥ على حيز واسع جدا من النقاش والجدل المهني والشعبي في أعقاب نشر توصيات لجنة إصلاح وتطوير جهاز التعليم برئاسة رجل الأعمال شلومو دوفرات. وكان السبب للإعلان عن هذه اللجنة الارتباك الذي وقعت فيه وزارة التربية والتعليم في إسرائيل نتيجة التصنيف المتدني الذي وصلته نتائج

الطلاب الإسرائيليين في الامتحانات العالمية. ولم تبادر الحكومة الإسرائيلية إلى تدارس الموضوع بعمق فاعتمدت أسلوب الخصخصة في هذا القطاع بحيث يتقدم رجال أعمال بمقترحات لحل أزمات قطاع التعليم. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يتدخل فيها رجل أعمال في ميدان التعليم. وهي المرة الأولى التي ترفض فيها وزارة التربية والتعليم رصد ميزانيات حكومية لحل الأزمة. ووضعت لجنة دوفرات الاعتبارات الاقتصادية في سلم أولوياتها بحيث يتحول المعلمون إلى مقدمي خدمات لمدة تزيد عن ساعات عملهم المتبعة إلى الآن. وبالمقابل يمكن لأهالي الطلاب القاء خارج المنزل للعمل ساعات إضافية لزيادة دخلهم.

وهدفت خطة دوفرات إلى انتهاج طريقة الرواتب المتفاوتة وعقود عمل مع معلمين أكفاء لخلق منافسة علمية ومهنية بين جمهرة المعلمين. وتطلب هذا إقالات جارفة لأعداد كبيرة من المعلمين، ما أدّى إلى وقوع نزاعات عمل متواصلة بين منظمات المعلمين ووزارة التربية والتعليم وإلى التراشق بالتهم المتبادلة.

والواقع أن خطة دوفرات قد مسّت في التنظيم المهني والنقابي للمعلمين حيث أنها نقلت المسؤولية للمدراء أو للسلطة المحلية بدلا من وزارة التربية والتعليم. ولهذا تعالت الأصوات الداعية إلى إلغاء الخطة كليا أو إلى تبني جزء منها فقط بالاتفاق والتفاهم مع منظمات ونقابات المعلمين.

ولم يرد في هذه الخطة ما يقلص الفجوة بين التعليم العبري والعربي لأن هذا الأمر مرتبط بميزانيات من وزارة المالية والتي لم ترصد أصلا.

أما الانتقادات المهنية وفي مقدمتها الاكاديمية التي وجهت إلى هذه الخطة لكونها ذات أسس ومعايير اقتصادية-تجارية صرفة، مع غياب أي اعتبار تربوي ومهني من جانب المعلمين.

وتحوي الخطة تناقضا بنيويا وجوهريا، ففي حين توصي برفع مستوى التخصص الاكاديمي للمعلمين ورفع رواتبهم، لا توصي برفع مستوى تنظيمهم المهني ولكن تمنح مدير المدرسة او السلطة المحلية قوة شبه مطلقة في تشغيل من يراه مناسبا أو إقالة معارضيه. ويتحول مدراء المدارس إلى مشغلين ومراقبين بدلا من ان يكونوا رجال تربية وتعليم.

ولهذا تندرج خطة دوفرات ضمن مسيرة العولمة الزاحفة نحو معظم مؤسسات إسرائيل، وفي مقدمتها الوزارات الحكومية التي تطرح مشاريع ومبادرات وعلى أصحاب الشأن السعي إلى التمويل والتفعيل. دوفرات هي نموذج للعولمة المصغرة في مجال التربية والتعليم.

٦- الفلسطينيون في إسرائيل

يتطرق واضعو هذا الفصل د. أسعد غانم والاستاذ امطانس شحادة إلى مكانة الفلسطينيين في إسرائيل وتعامل إسرائيل معهم من منطلقات طائفية ورعايا من الدرجة الثانية غير متساوين مع بقية مواطني الدولة. وازدادت حدة تعريف إسرائيل لنفسها بأنها دولة يهودية وديمقراطية، وهذا تناقض شديد للغاية. وهذا يوصلنا إلى إدراك إشكالية عدم تحقيق المساواة وإشكالية المواطنة.

وما زالت مواضيع علاقة الدولة مع الأقلية الفلسطينية فيها بارزة للغاية، حيث تسعى إسرائيل نحو ترسيخ وتجذير

دونية الأقلية الفلسطينية في كافة النواحي : السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وممارسة السلطات الحكومية الإسرائيلية لكل الوسائل لإعاقة بناء وتطور المؤسسات الخدمية والسياسية والوطنية لدى الفلسطينيين في إسرائيل، ومسعى هذه السلطات الدؤوب نحو شرذمة هذه الأقلية وبعثرتها وتحويلها إلى تجمعات سكانية أو طوائف دينية.

ومن جهة أخرى تعمل هذه المؤسسات على التضييق الشامل على معيشة الأقلية الفلسطينية من خلال الحيلولة دون وصول أبناء هذه الاقلية إلى تبوؤ وظائف مركزية وأساسية، وبالتالي إلى تهميش دور هذه الأقلية في صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي والتربوي والتعليمي.

وأخذت في السنوات الأخيرة ايديولوجية الهيمنة بالسيطرة على شرائح واسعة من المجتمع اليهودي في إسرائيل. وطرحت قضية الخطر الديمغرافي التي يشكلها الفلسطينيون في إسرائيل على مستقبل الأغلبية اليهودية في سياق النقاش العام خلال العام ٢٠٠٥ وبحدية أكبر. وهذا ما دفع تيارات كثيرة من الأوساط الصهيونية المتشددة، وحتى تلك ذات ميول نحو مركز الخارطة السياسية إلى طرح مشاريع ترانسفير للعرب أو سلخ مناطق بأكملها مثل المثلث وضمها إلى السلطة الوطنية الفلسطينية في غمرة تبادل مناطق استيطانية معها.

وخلاصة الأمر أن إسرائيل ما زالت تستعمل الأساليب التمييزية والأمنية ذاتها التي كانت سائدة في فترة الحكم العسكري بين ١٩٤٨ و ١٩٦٦، إنما ب وجوه مُحدَثة ذات صيغ جديدة للوهلة الأولى.

***

ولم تضع إسرائيل إلى الآن أي مشروع شامل لتغيير الوضع القائم لدى العرب الفلسطينيين في إسرائيل في مجالات العمل والتعليم والسكن وغير ذلك.

ما تقوم به السلطات الإسرائيلية هو تكريس وترسيخ الوضع القائم في حد ذاته والذي يؤدي إلى عدمية التطور والإنماء.

وتشهد الحالة الاقتصادية للأقلية الفلسطينية أزمات حادة للغاية في أعقاب التغيير الجذري الحاصل على مبنى الاقتصاد الإسرائيلي وتحوله إلى اقتصاد العولمة. وكان لزحف مظاهر العولمة إسقاطات خطيرة من حيث إزالة الحواجز والعقبات التجارية وإلغاء القيود وانتهاج سياسة الأبواب المفتوحة. وتم استيراد واستيعاب أعداد كبيرة من العمال الأجانب الذين استبدلوا العمال الفلسطينيين ثم استبدلوا العمال الفلسطينيين المحليين في إسرائيل بشكل تدريجي.

وكون هذا التحول عقبة كأداء في إمكانية نمو وتطور الاقتصاد الخاص بالفلسطينيين في إسرائيل، أضف إلى ذلك الارتباط القوي للاقتصاد الفلسطيني في إسرائيل بالاقتصاد اليهودي. فمعظم احتياجات الفلسطينيين في إسرائيل متوفرة في هذا السوق اليهودي وليس في السوق العربي.

ونتيجة للتغييرات في مبنى الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصاد العالمي وبعد اتباع الحكومة الإسرائيلية لنهج تخفيض المخصصات للعائلات كثيرة الأولاد والبطالة دخلت قطاعات واسعة من المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل في دائرة الفقر. ومن بين الخطوات التي أثرت على دخول مزيد من الفلسطينيين في إسرائيل في دائرة الفقر نقل صناعات

خفيفة(كالنسيج) من القرى العربية إلى الاردن خاصة لكون الايدي العاملة هناك أرخص وتكاليف تشغيل المصانع أقل مما هي عليه في إسرائيل . هذا التحول أدخل الآلاف من العاملات العربيات على وجه الخصوص في دائرة البطالة بعد أن كن يساهمن في دعم اقتصاد العائلة .

وازدادت هنا عملية تبعية الفلسطينيين في إسرائيل للاقتصاد اليهودي بل تعميق هذه التبعية بأساليب ادارية مثل احتياج العربي لخدمات ادارية يجدها في المدن اليهودية أو ذات الأغلبية اليهودية(ما يعرف بـ " المدن المختلطة ") .

وما تزال الحكومة الإسرائيلية متمسكة بسياسة حرمان المناطق العربية(الجليل والمثلث والنقب) من تطوير الصناعات وتوفير أماكن عمل لسكانها . والملاحظ حصول تراجع حاد في نسبة دعم مشاريع اقتصادية .

ويرى واضعو التقرير أنه نتيجة هيمنة الاقتصاد اليهودي المركزي في إسرائيل وقلة المبادرات الحكومية لتصنيع القرى والمدن العربية وتبني المؤسسات الحكومية الإسرائيلية لمبدأ التبعية، تحول المجتمع الفلسطيني اقتصاديا إلى متقوقع في الاقتصاد المحلي الذي توفره القرية أو المدينة . بمعنى أنه حصل في ٢٠٠٥ وقبله فصل اقتصادي إسرائيلي(يهودي) عن الفلسطيني في إسرائيل . أي أن اليهودي ليس بحاجة إلى خدمات العرب في إسرائيل إلاّ في الأعمال والأشغال الشاقة .

وكذلك الحال في قطاع الزراعة العربية في إسرائيل، حيث قلصت مساحات الأراضي المزروعة جراء مسلسلات المصادرات منذ العام ١٩٤٨ وحتى الآن . ولعدم جدوى العمل في الزراعة لارتفاع الكلفة ولرخص البضائع . أضف إلى ذلك أن معظم المحاصيل الزراعية تستهلك في الأسواق العربية المحلية بسبب رفض قطاعات واسعة من الأسواق اليهودية استهلاك تلك المحاصيل . وكذلك غياب أي مشروع لتربية المواشي والدواجن الذي تبنته السلطات الحكومية في إسرائيل . والإقصاء معناه حرمان شبه كلي من مشاركة فلسطينيين في إسرائيل في العمل في الوظائف الحكومية كالوزارات والشركات وغيرها من القطاعات المركزية ذات صفة القرار والتوجيه .

***

أما على صعيد أشكال التمييز ضد المواطنين العرب في إسرائيل فلوحظ أنه في العام ٢٠٠٥ تم في الكنيست الإسرائيلي سن سلسلة من القوانين التي تتميز بصفة العنصرية والتمييز . فتم تحديد صيغة المواطنة لأبناء الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، وهذا ينعكس سلبا على طلبات جمع الشمل للعائلات الفلسطينية . والغاية من وراء تشريع هذا القانون المحافظة على يهودية الدولة .

وتابع الكنيست الإسرائيلي في العام ٢٠٠٥ سن مجموعة من القوانين العنصرية التي تضع الفلسطينيين في إسرائيل في موضع الشك والريبة والاتهام حال تقديمهم مساعدة لفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة .

ومن بين القوانين العنصرية في العام ٢٠٠٥ قانون " تخليد ذكرى رحبعام زئيفي ـ غاندي " وضرورة تعليم تراثه . وغاندي كان من دعاة ترانسفير العرب والتخلص منهم . معنى هذه الخطوة شرعنة طروحات الترانسفير وتحويلها إلى جزء من الثقافة السياسية العنصرية التي تشكل الدولة . وستفرض عملية تعليم تراث غاندي على العرب الفلسطينيين

في إسرائيل كجزء من منهاج التعليم الرسمي المصادق عليه من وزارة التربية والتعليم.

وطرحت خلال العام ٢٠٠٥ مسألة منع العرب من استعمال اراضي الدولة للبناء أو حتى شراء هذه الأراضي خاصة الأراضي التي بحوزة الكيرن كييمت.

وشهد العام ٢٠٠٥ تضييقا كبيرا على أعضاء الكنيست العرب لنزع شرعيتهم رغم كونهم منتخبين. وواجه أعضاء الكنيست العرب صعوبات جمة في أداء مهامهم، مثل منعهم من المشاركة في مناقشة أو التصويت على قوانين لها صبغة مصيرية على مصير الشعب اليهودي.

وشكلت مجزرة شفاعمرو التي نفذها جندي إسرائيلي مستوطن يلبس البزة العسكرية منعطفا له دلالاته على وجود تنظيمات يهودية متطرفة في أوساط المستوطنين نشأ وترعرع في أحضانها هذا القاتل المجرم. وأن قوى الأمن وأذرع المخابرات على بينة من ضلوع يهود مستوطنين ويمينيين متطرفين في نشاطات اجرامية قد تتكرر مستقبلا كما حصل في شفاعمرو في صيف ٢٠٠٥ دون توفير الأمن والأمان للمواطنين العرب.

وأظهر إعلان "ماحاش" (اسم وحدة التحقيق مع الشرطة في إسرائيل) عن إغلاق ملفات التحقيق في حالات القتل في أحداث هبة تشرين الأول ٢٠٠٠، مواصلة سياسة الكيل بمكيالين تجاه العرب من جهة، وتجاه اليهود من جهة أخرى. أضف إلى أن هذا الإعلان يتناسق مع السياسة الحكومية العامة تجاه المواطنين العرب، حيث أنه كلما تعرضوا إلى عمليات قتل وإعتداءات يكون التبرير الرسمي التخلص من القضية. وعكس هذا السلوك من جديد استهتار السلطات الحكومية الإسرائيلية بمواطنيها العرب، وتعاملها معهم كمواطنين من الدرجة الثانية.

وتعاني التجمعات البدوية في النقب من سياسة التمييز والإقصاء والتطويق، ومن أوضاع اقتصادية صعبة وانتشار ظاهرتي الفقر والبطالة وغياب أبسط الخدمات الإنسانية كالصحة والبنى التحتية. ويُطلق عدد من الباحثين والدارسين لأحوال البدو في النقب اسم "مواطنون غير مرئيين".

ويُجمع رجال الأمن في إسرائيل على أن أوضاع البدو في النقب ما هي إلا قنبلة موقوتة جاهزة للانفجار.

وكثفت السلطات الحكومية الإسرائيلية من تنفيذ عمليات هدم منازل البدو في النقب بذريعة أنها بنيت دون تراخيص، وكذلك تقوم أجهزة الأمن برش مبيدات سامة وقاتلة للمحاصيل الزراعية في النقب بذريعة أنها مزروعة في أراضي الدولة. وبلغ الأمر بالكنيست الإسرائيلي أن أصدر تشريعا بعنوان "طرد الغزاة" في العام ٢٠٠٥، دعا من خلاله إلى إخلاء أراضي الدولة من كل ما هو غريب سواء كان إنسانا أو حيواناً. وكان القصد من وراء هذا القانون المواطنين العرب في النقب على وجه الخصوص.

ومع اقتراب تنفيذ خطة الانفصال عن قطاع غزة أقرت الحكومة خطة جديدة لتهويد الجليل والنقب بإشراف الوزير شمعون بيريس ومباركة رئيس الحكومة شارون. وهدف الحكومة من هذه الخطة تشجيع الحركة الاستيطانية في الجليل وسط توفير كافة الظروف الاقتصادية والحياتية لتحقيق ذلك. ومفهوم هذه الخطة العودة إلى سياسة مصادرة الأراضي العربية كما حصل عشية يوم الأرض في عام ١٩٧٦.

***

استنتاجات وتقييم

بيّن التقرير الاستراتيجي أعلاه أن العام ٢٠٠٥ تميز بوفرة من التحركات والتغييرات الداخلية في إسرائيل والخارجية التي تركت أثرها الكبير على مجريات الأمور السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

فالخطوات التي اتخذت في إسرائيل سياسيا تشير إلى سيرها في مسار سياسي أحادي الجانب دون حاجة منها إلى أي طرف أو شريك في المفاوضات، سواء أكان ذلك على المسار الفلسطيني أم العربي. وهذا معناه أن إسرائيل ليست بحاجة إلى أي عملية سلمية بينها وبين الفلسطينيين والعرب، وهي بهذا تسير نحو استقلالية في القرار الخاص بالصراع وتأكيدها على ضرورة تحقيق سياساتها الاستيطانية والأمنية. وإسرائيل ليست بحاجة إلى أي إطار لعملية السلام كخارطة الطريق. فهناك فرق شاسع بين مفهوم إسرائيل لخارطة الطريق وبين رؤيتها التنفيذية لهذه الخارطة. ومن الثابت أن إسرائيل لم تعد تميل إلى استعمال مصطلحات كخارطة الطريق أو العملية السلمية. ففي حين أنه يبدو أن السلطة الوطنية الفلسطينية متمسكة بخارطة الطريق والتفاوض من اجل التوصل إلى حل للصراع، أي التفاوض بين طرفين سياسيين، تميل إسرائيل وتتمسك بشدة نحو الحل الأحادي الجانب دون استشارة مع الطرف الفلسطيني، بعد أن عملت طوال العام ٢٠٠٥ على تقزيم دور الشريك الفلسطيني وإقصائه كلية عن أجندتها السياسية الخاصة بالصراع، حينها وبعد ضمان هذا، أعلنت انه لا يوجد شريك للتفاوض معه، وأنها ستحل مسألة الاحتلال بطريقتها الخاصة.

الأزمة التي تعيشها إسرائيل مع الفلسطينيين في قطاع غزة لم تحل بالتفاوض على الإطلاق، بل كان الحل لدى إسرائيل من خلال تجربة هذا الحل ونقل هذه التجربة فيما بعد إلى الضفة الغربية.

إذن، تبين أن الحل أحادي الجانب قد نجح في تجربة قطاع غزة، فلمَ لا تجربه إسرائيل مع الضفة الغربية وفق مقاييسها ومعاييرها ومصالحها العسكرية ـ الأمنية والسياسية والاقتصادية والمستقبلية.

هذا التوجه أحادي الجانب من طرف إسرائيل لحل صراعها مع الفلسطينيين يتماثل بشدة مع التوجه العام للسياسة الاميركية في العالم، وخاصة ما له علاقة بالقرارات العسكرية في العراق مثلا. من هنا يبدو أن مسار إسرائيل للعام ٢٠٠٦ والأعوام التي تليه سيكون نحو مزيد من الأحادية والانفصال شبه الكلي عن مشاركة الفلسطينيين أو العرب في طرح أي حل ممكن للقضية.

هذا الانفصال الذي تمثل بالانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة هو مؤشر قاطع إلى عدم تراجع إسرائيل عن مخططها في متابعة الانفصال عن الفلسطينيين والمناداة بإقامة دولة فلسطينية وفق تصور إسرائيلي وتخطيط إسرائيلي.

الانفصال عن غزة ثم ما سيتبعه من انفصال عن الضفة الغربية سيترك الفلسطينيين متعلقين بالقرار الإسرائيلي في كل ما يخص مستقبلهم وحياتهم. وهذا مؤشر آخر إلى استمرار تحكم إسرائيل بالفلسطينيين وعدم تمكينهم من تحقيق أحلامهم بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ولها سيادة.

دلالات عدم التنسيق بين إسرائيل والفلسطينيين وعدم تجديد مسارات التفاوض مع الدول العربية المعنية مؤشر واضح لسياسة إسرائيل في فرض خططها ورؤاها وتطلعاتها المستقبلية لشكل دولتها، وبالتالي فرض أمر ترسيم حدودها رغم أصوات العرب المعارضة لهذه الخطة أحادية الجانب.

نستنتج من هنا أن خطة الانفصال إضافة إلى كونها تحول خطير للغاية في مسيرة التفاوض بين العرب وإسرائيل فإنها تظهر تمسكها بعدم دخول أي طرف آخر إلى الصورة كي لا تكون مقيدة بشروط خارجية تفرض عليها.

القرار السياسي الإسرائيلي الذي اتخذه شارون وستتابع السير عليه الحكومة القادمة هو تقديم حلول أحادية الجانب صرفة دون أي تدخل لطرف آخر، أو مشاركة الطرف الآخر للصراع. وهذا بالتالي سيترك الفلسطينيين على وجه الخصوص في فراغ سياسي واقتصادي وأمني. وسيتحولون إلى متلقين للقرار الإسرائيلي دون وجود شراكة للحل.

نجاح تجربة إسرائيل في الحل الأحادي في قطاع غزة ومن ثم في الضفة الغربية، في حال تنفيذه في العام ٢٠٠٦، جعل(وسيجعل) من إسرائيل ممسكة بالقرار السياسي ومحركة للنشاط الديبلوماسي في المنطقة وفق معاييرها. أي أن دفة السياسة الفعلية لم تعد بالمشاركة، بل بفرض حلول، وعلى الفلسطينيين والعرب التعامل معها وفق ما تريده إسرائيل.

ونرى أن الحل الأحادي الجانب يترك الفلسطينيين دون رؤية مستقبلية لشكل علاقتهم مع إسرائيل أو لبناء سياسة مستقبلية مستقلة. والانسحاب الإسرائيلي من غزة وإدارة غزة من خارج حدودها من قبل إسرائيل يحول دون بناء اقتصاد فلسطيني حر أو شبه حر وشبه مستقل. فالصورة الضبابية والعبثية التي تركها الانفصال عن غزة تعززت بتنفيذ حراسة ورقابة مشددتين على غزة من خارجها والتضييق على الفلسطينيين اقتصاديا.

ولهذا يتوجب على الفلسطينيين والعرب رفض قاطع لمشروع الانسحاب أحادي الجانب، والسعي إلى تحريك ديبلوماسية عربية منظمة للحيلولة دون ترك الفلسطينيين بدون حلول واضحة المعالم لمستقبل أراضيهم المتبقية، وبالتالي إلى توفير أسس لاقتصادهم المستقبلي. وكذلك يجب على العرب عامة التشديد على عودة التفاوض مع إسرائيل بهدف منع إسرائيل من إدارة الصراع وحدها وبمعزل عن العرب والفلسطينيين.

وإذا كانت إسرائيل قد سعت إلى تحقيق برنامجها في الانفصال عن قطاع غزة وعن الفلسطينيين فيه، ومستقبلا عن الفلسطينيين في الضفة الغربية فإنها-أي إسرائيل-سعت وتسعى إلى تحقيق برنامج للانفصال عن الفلسطينيين في داخلها. فالفلسطينيون في إسرائيل يشكلون عقبة كأداء وفعلية في السياسة الإسرائيلية، خاصة دعوة إسرائيل كونها دولة يهودية وديمقراطية. ولهذا فإن سياسة الإقصاء والتهميش التي تستعملها إسرائيل مع العرب الفلسطينيين في داخلها تكرس رؤيتها التمييزية والانفرادية في اتخاذ القرارات وتنفيذها.

الرؤية الانفصالية لإسرائيل عن مواطنيها العرب تظهر من خلال الاستلاب الاقتصادي لهم وتحويلهم إلى متلقين للخدمات من اليهود وتحويلهم إلى مضطرين لنيل الحاجات من السوق اليهودية دون توفير ابسط الأسس لإنتاج محلي عربي فلسطيني، وسرعان ما تحول الفلسطينيون في إسرائيل إلى مواطنين مهمشين وجانبيين لا دور لهم في اتخاذ وصنع القرار في أي مستوى كان.

وكان العام ٢٠٠٥ بالنسبة للعلاقة بين إسرائيل والفلسطينيين في إسرائيل متأزما، حيث تميز باستمرار تدهور الثقة بين الدولة كمؤسسة ومواطنيها العرب، وتكريس الدولة ومؤسساتها الرسمية لحالة التباعد والتدهور في العلاقات.

مثلما تريد إسرائيل التخلص من الفلسطينيين في الضفة والقطاع بانسحاب أحادي الجانب من طرفها والتحكم

بهم من خارج مناطقهم، هذا ما تفعله أيضا إسرائيل بالنسبة للعرب سكانها، حيث تم حصرهم في مناطق سكناهم دون تطويرها أو توسيعها وإحاطتها بكتل من المستوطنات والمدن اليهودية ومد طرق التفافية حول القرى والمدن العربية لعزلها عن المدن والمستوطنات اليهودية والحيلولة دون وجود تواصل جغرافي بين المدن والقرى العربية. كل هذا ينسجم مع رؤية إسرائيل إلى عزل العرب الفلسطينيين في داخلها ووضعهم المستمر تحت رقابتها، وهكذا الأمر بالنسبة للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. إذ تم تمزيق الضفة الغربية وبناء جيوب من المستوطنات والتجمعات اليهودية حول القدس ونابلس والخليل ما يحول دون تواصل فلسطيني تام.

ولتعميق سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة والفلسطينيين في إسرائيل تؤكد عزلهم أولا وتجريدهم من ميزات استقلاليتهم الادارية والتنظيمية والتطويرية، وربطهم بالاقتصاد الإسرائيلي والقرار السياسي الإسرائيلي.

ومن جهة أخرى بينت الأحداث والتحولات السياسية الداخلية في إسرائيل في العام ٢٠٠٥ عمق الأزمة الديمقراطية التي عاشتها إسرائيل، وما زالت تعيشها، حيث تمزق حزب الليكود بعيد انشقاق شارون عنه وتشكيله حزب كديما، وانضمام عشرات من أعضاء الكنيست من الليكود ومن حزب العمل واحزاب وحركات سياسية أخرى الى كديما. ومن جهة أخرى استمرار تمزق اليسار الإسرائيلي وعدم تمكنه من فرض أجندته على أرض الواقع السياسي. وبالتالي شهد نهاية العام ٢٠٠٥ ظهور مركب جديد للحياة الحزبية في إسرائيل تمثل بـ "الانفرادية"، واتخاذ القرارات وفق رؤية الشخص الواحد وسطوة آرائه وتوجهاته السياسية.

وعمق العام ٢٠٠٥ الشروخ في الحياة السياسية في إسرائيل في أعقاب تكريس " الشارونية" منهجا للحكومة الإسرائيلية القادمة، والتي على ما يبدو سيتزعمها حزب كديما برئاسة ايهود اولمرت. وستتخذ حكومته هذه التي ستتشكل بعيد فوز كديما بانتخابات آذار ٢٠٠٦ قرارا بتنفيذ ترسيم نهائي لحدود إسرائيل، وهذا ما يندرج تحت غطاء السياسة الأحادية التي بدأها شارون وسيتابع في تبنيها وتنفيذها اولمرت.

ما تنوي الحكومة الإسرائيلية عرضه هو أن اليمين من جهة، واليسار من جهة أخرى لم يتمكنا من توفير حلول لمشاكل وقضايا إسرائيل، ولهذا ستفرض حكومة جديدة بزعامة شارون(قبل افتراشه المرض) مسيرتها نحو شكل جديد من الحياة الحزبية بعيدا عن أسس ايديولوجيا تقليدية، إنما أقل ايديولوجيا وأكثر برغماتية وانتهازية للفرص في ذات الوقت.

وتنعكس سياسة الانفراد في اتخاذ القرارات السياسية والأمنية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال إصرار إسرائيل على مواصلة بناء الجدار العازل بالرغم من المواقف الدولية المعارضة لهذا المشروع. وينسجم مشروع إقامة الجدار مع مخطط إسرائيل للانفراد السياسي والتنفيذي في كل ما له علاقة بإدارة الصراع بينها وبين الفلسطينيين والعرب عامة. وما الجدار العازل سوى إشارة واضحة المعالم لسير إسرائيل نحو عزل الفلسطينيين، وبالتالي يشكل الجدار وسيلة تحكم أمام الإسرائيليين لتسيير حياة الفلسطينيين بما يتناسب واحتياجات إسرائيل ذاتها.

بدا واضحا خلال العام ٢٠٠٥ أن إسرائيل استفادت من التحولات السياسية الإقليمية والعالمية لتجني ثمار تلك التغييرات والتحولات. فالحرب في العراق والضغوط على سورية وايران والأحوال الحساسة في لبنان دفعت بإسرائيل إلى مواصلة سيرها في بناء استراتيجيتها الهادفة إلى الانفراد بمكونات القوة الوحيدة ذات القرار والتأثير في الشرق

الاوسط . وما ضغطها على اميركا واوروبا والمحافل الدولية ضد ايران سوى تمش مع سياستها هذه . الرؤية السياسية الخارجية الإسرائيلية أنها القوة العظمى المصغرة في المنطقة، وأن أي تغيير أو تحول في ميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط لن يمر بسهولة أمام عين إسرائيل . ومن هذا المنطلق سعت إسرائيل إلى مواصلة إضعاف كافة الدول الشرق الأوسطية عسكريا، أو بالأحرى سعت إلى تطويق أية دولة تسعى إلى تطوير ترسانتها العسكرية أو خلق صراع ومأزق لهذه الدولة .

ويجدر بنا إدراك مواصلة إسرائيل جعل ذاتها ضحية الصراعات الدولية وأنها تواصل بناء ذاتها لتحمي شعبها وتحافظ على مكونات هذا الشعب الخاص والمميز في العالم وعبر التاريخ، ولهذا فأي تحرك أو تحول في الأحوال السياسية الإقليمية والعالمية تنظر إليه إسرائيل من منظور كونها ضحية فيما لو عادت هذه التحولات بالسلبية عليها .

ونلاحظ من هنا أن إسرائيل قد عملت خلال العام ٢٠٠٥ وما قبله على بناء وتقوية استراتيجية "الانفرادية" ، وتم التعبير عن ذلك من خلال الجدار العازل والانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة والسياسة التنفيذية تجاه المواطنين الفلسطينيين العرب في إسرائيل، الذين نفذت فيهم سياسة إقصاء وتهميش وعزلة شبه تامة مرافقة بسياسة تمييزية وعنصرية كبيرة تفوق كل التصورات . بما في ذلك ما تعرض له، وما زال، أعضاء الكنيست الإسرائيلي من العرب سواء داخل الكنيست وخارجها، من ملاحقات قانونية ومضايقات إعلامية وسياسية .

أما على الصعيد الاقتصادي فالتحولات والتغيرات العالمية لم تعبر عن إسرائيل دون أن تحدث شيئا ما . فالعولمة التي زحفت نحو دول كثيرة بما فيها إسرائيل عجلت في خصخصة القطاع العام وتحويله إلى قطاع خاص . ووسط هذا التحول الكبير والواسع تعرضت شرائح سكانية واسعة في إسرائيل إلى موجات من التغيير ما تم التعبير عنه من خلال إضافة أعداد كبيرة إلى دائرة الفقر في إسرائيل . وتم تركيز الثراء بيد مجموعة قليلة من كبار رجال الأعمال ورؤوس المال . هذا التقاطب الاجتماعي الذي حصل في إسرائيل في العام ٢٠٠٥ واتخذ صورة واضحة تدل على أن هذا المسار سيتابع سيره في العام ٢٠٠٦ من حيث استمرار زيادة الفقراء في إسرائيل . ولكن من بين التحولات في الاقتصاد الإسرائيلي نقل عدد من مراكز الإنتاج إلى خارج إسرائيل لوفرة الأيدي العاملة الرخيصة والمواد الخام وسهولة نقل المنتوجات بسرعة إلى إسرائيل وبأسعار رخيصة للغاية . ولكن بودنا أيضًا الإشارة إلى أن التحولات الاقتصادية تترك ظلالها على المبنى الاجتماعي من حيث الشرذمة والبتر وبالتالي إلى جعل قلة تسيطر على مقدرات وثروات البلاد . ومما لا شك فيه أن تغييرا اقتصاديا اجتماعيا سيؤدي حتما إلى تحولات مستقبلية حيث ستتحرك قوى من الشرائح المجتمعية المتوسطة وما دون نحو إحداث تغيير في مبنى أجهزة الإدارة من خلال ضغوط متواصلة في الشارع العام والتأثير على الرأي العام .

ومهما كانت التحولات الاقتصادية ذات تأثير بالغ على مجرى الحياة السياسية إلا أن سياسة إسرائيل الخارجية، ترتكز في ما تركز عليه الى الاستفادة من الظروف الاقتصادية العالمية الحاصلة في العالم في السنوات الأخيرة، وخاصة في العام ٢٠٠٥، حيث تمكنت شركات إسرائيلية من اختراق أسواق عالمية ومن بينها أسواق عربية في الخليج تحت مسميات أجنبية غير إسرائيلية . هذه الشركات ستكون مبادرة أساسية نحو فرض سياسة اقتصادية تميل إلى دعم إسرائيل ومواقفها في فرض حلول سياسية إقليمية في الشرق الأوسط .

وكشف العام ٢٠٠٥ عن تردي الوضع الاجتماعي العام في إسرائيل، حيث ألحقت سياسة نتنياهو الاقتصادية ضررا بالغا في مخصصات المتقاعدين والأطفال والأيتام والمقعدين وسواهم من ذوي الاحتياجات الخاصة، وهذا على حساب تشجيع نمو الصناعات الدقيقة والثقيلة والتي تمتلكها فئة ضئيلة من الإسرائيليين.

فالسياسة الاقتصادية التي حملها نتنياهو وترجمها على أرض الواقع كانت بمثابة هزيمة شديدة للحكومة الإسرائيلية بقيادة شارون، إذ أهملت قطاعات واسعة من شرائح الشعب الإسرائيلي وألقت بها إلى دائرة الفقر.

وبما أن الحالة السياسية في إسرائيل شهدت تقاطبا وشرخا في مبناها العام، هكذا الحال بالنسبة للناحية الاجتماعية، حيث تعمقت الأزمة الاجتماعية بين مركبات المجتمع الإسرائيلي، وتمثل ذلك في عدة صور، من أبرزها بروز مكانة المجتمع الروسي كمجتمع متماسك في أغلبيته الساحقة وبداية سيطرته على مقاليد السلطة في إسرائيل من خلال تحركاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومواصلة تهميش المهاجرين الاثيوبيين(الفلاشة) واعتبارهم من درجة ثانية بالنسبة لليهود الاشكناز. معنى ذلك أن مبدأ "أتون الصهر" (الذي أوجده بن غوريون لخلق مجتمع إسرائيلي موحد في دولة إسرائيل) لم يحظ بنجاح إلا في نسب ضئيلة للغاية، وبقي مارد التمزق الطائفي والإثني مستوليا بين الجاليات اليهودية المهاجرة، بالرغم من أن عقودا قد مرت على نسب كثيرة من اليهود المهاجرين.

وبينت الدراسات والتقارير التي يحتويها هذا التقرير الاستراتيجي أن ما يوحد المجتمع الإسرائيلي في إطار واحد هو "فوبيا الأمن". هذه المعادلة العجائبية تمكنت من تجميع اليهود على مختلف مشاربهم وتوجهاتهم في بوتقة واحدة للصمود في مواجهة العرب عامة والفلسطينيين خاصة. أما المجتمع الإسرائيلي بدون "معادلة الأمن" سيكون مجتمعا ممزقا ومبعثرا وموزعا بين جاليات تعتمد مقياس المصدر الذي قدم منه كل مهاجر.

***

إن التحولات والتغيرات التي حصلت في إسرائيل خلال العام ٢٠٠٥ لم تكن بمعزل كلي أو جزئي عما كان يجري على الصعيدين الاقليمي والعالمي. فما كان يجري وما زال على الصعيد الاقليمي من تغييرات وتحولات في أعقاب الاحتلال الاميركي على العراق ومواصلة الضغوط الاميركية على دول الشرق الأوسط للرضوخ للمطالب الاميركية تمكنت إسرائيل بنجاح ما من استثمار هذه التحولات للسير قدما في مسار القرارات الفردية والسريعة للتخلص من عبء القضية الفلسطينية بأقل ضرر ممكن عليها، وبأكثر هزيمة على الفلسطينيين والعرب.

وانسجمت السياسة الاقتصادية العالمية، التي تبنتها إسرائيل، بسيطرة رأس المال الكبير على المرافق الاقتصادية الصغرى ، ما أدى إلى بداية زوال الطبقة المتوسطة كطبقة سائدة ومسيطرة على معظم مفاتيح المجتمع في إسرائيل، وبداية تقاطب الشرائح بين الأثرياء وبين الفقراء.

ومن جهة أخرى غياب الضغط العربي المتواصل وبزخم أشد على القرارات الإسرائيلية يضع إسرائيل في موقف المتفحص لردود فعل العرب أولا، ثم للطرف المتحكم انفراديا بالقرارات السياسية المصيرية أحيانا. لهذا يتوجب قراءة إسرائيل بمنظار سيرها في طريق مصالحها الذاتية والخاصة بها دون أن يكون لغيرها أي دور مركزي، بل دور جانبي

وهامشي.

ما يحتاج إليه القارئ والمحلل السياسي والمراقب من إسرائيل هو معرفة الآلية الفعلية التي تعمل بها إسرائيل. فالآلية الإسرائيلية تسعى إلى نقل ساحات النزاعات من أراضيها إلى أراض أخرى قد تكون قريبة وقد تكون بعيدة. وإدارة الصراعات في عدة ميادين في الوقت ذاته لمصلحتها، بما في ذلك الصراع مع الفلسطينيين والعرب.

الخلاصة الأخيرة، تمر إسرائيل منذ العام ٢٠٠٥ في تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وحزبية ـ سياسية بالغة الخطورة، حيث ظاهرة عدم الاستقرار ما زالت تخيم على مشهد حياتها العام. والشرخ الاجتماعي والسياسي الداخلي هو أحد المناظر التي تميز بها العام ذاته.